

إيثار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته

أحمد بن إبراهيم بن صالح الطويان

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• الملخص:

من مظاهر التصرف في العربية أن يُؤثر الشيء على غيره، وقد أشار النحويون إلى هذا المظهر، ودرج في كثير من مسائلهم، كإيثار الرفع بالابتداء دون النصب على المصدر، وإيثار النصب مفعولاً معه دون العطف، وإيثار النصب مصدراً دون الرفع بالابتداء، وهذه الظواهر المختلفة يجمعها فكرة عامة، وهي إيثار الشيء على غيره.

وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث.

تناول الموضوع في التمهيد مفهوم إيثار الشيء على غيره، ومصطلحات الإيثار في كتب النحويين، ثم أشار إلى أبرز مواطن الإيثار عند النحويين.

وفي المبحث الأول أورد البحث ما أمكن الوقوف عليه من مظاهر إيثار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته. وفي المبحث الثاني أشار البحث إلى مسوغات إيثار الشيء على غيره. وفي المبحث الثالث جاء موقف النحويين من إيثار الشيء على غيره. ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: الإيثار في النحو، مظاهر الإيثار، مسوغات الإيثار، موقف النحويين منه.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن اللغة العربية لغة فريدة من نوعها، سواء أكان ذلك من حيث ولادتها ونشأتها، أم من حيث أسسها وقواعدها، أم من حيث سماتها ومميزاتها، وبذلك فإنها لا تشبهها لغة من اللغات، فهي نسيج وحدها بينها جميعاً^(١).

ولقد كان من أهم مميزات العربية: السعة والمرونة، فهي لغة السعة والثراء والمرونة، وهذا ظاهر في أعلى نصوصها الفصيحة والبلغية.

ثم إن من مظاهر التصرف في العربية أن يؤثر الشيء على غيره، وقد أشار النحويون إلى هذا المظهر، ودرج في كثير من مسائلهم، كإيثار الرفع بالابتداء دون النصب على المصدر، وإيثار النصب مفعولاً معه دون العطف، وإيثار النصب مصدرًا دون الرفع بالابتداء، وإيثار التذكير على التأنيث، والتأنيث على التذكير، وإيثار الحمل على اللفظ، واللفظ على المعنى، وإيثار الجمع على المفرد، وإيثار الإعلال على التصحيح، وإيثار الوقف على الوصل، وهذه الظواهر المختلفة يجمعها فكرة عامة، وهي إيثار الشيء على غيره.

وهذا الموضوع يرد أكثر ما يرد في المواطن التي جاءت في ظاهرها مخالفة للأصل، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(٢)؛ إذ لم ينصب الفعل المضارع (يعتذرون) بـ(أن) المضمرة بعدفاء السببية المسبوبة بنفي، بل أوتر رفعه بالعطف على (يؤذن)^(٣).

وقد استثمر العلماء هذا المظهر في توجيه القرآن الكريم، وتخريج المشكل من قراءاته، وعمدوا إلى ترجيح أحد الاحتمالات أو نقضها.

(١) خصائص اللغة العربية، ص ٣٣.

(٢) سورة المرسلات، الآية: ٣٦.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣، والبحر المحيط ٣٧٩/١٠.

ويسعى البحث إلى تتبع المواضع المشكلة في القرآن الكريم وقراءاته، والنظر في توجيهاتها المختلفة، والوقوف على ما خُرج بإيثار الشيء على غيره، وبيان المسوغات التي أدت إلى الإيثار في القرآن الكريم وقراءاته.

وقد كُتب في موضوع الإيثار دراسات، ومنها:

١- (تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي)، للدكتور سليمان التيفي، وهو بحث منشور في العدد الثامن والثلاثين من مجلة العلوم العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام (١٤٣٧هـ)، تناول فيه الباحث قدراً من الآيات القرآنية التي حصل فيها إيثارٌ لمناسبة رؤوس الآي، ولم يتناول الآيات التي حصل فيها إيثارٌ في غير رؤوس الآي، فينحصر تلاقي بحثي بهذا البحث من حيث الظاهر في شيء واحد فقط، وهو إيثار الشيء على غيره لمناسبة رؤوس الآي، إضافة إلى أن الآيات القرآنية التي درستها في هذا البحث - في معظمها - مختلفة عن الآيات المذكورة في هذه الدراسة.

٢- (ظاهرة العدول في الحركات الإعرابية دراسة تطبيقية - الربع الأول من القرآن الكريم - أنموذجاً)، لعيسى بلهادي، رسالة ماجستير في جامعة محمد بوضياف بالجزائر، عام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م، وهذا البحث جمع قدراً من الآيات القرآنية التي حصل فيها إيثارٌ في الإعراب، وإيثارٌ في العدد كإيثار التثنية على الإفراد، وإيثار الجمع على الإفراد، وإيثار التثنية على التذكير والتأنيث، وغير ذلك، وقد كانت الآيات القرآنية التي درستها في هذا البحث - في معظمها - مختلفة عن الآيات المذكورة في هذه الدراسة، إضافة إلى أن هذه الدراسة لم تتناول الآيات التي حصل فيها إيثار في مسائل الصرف.

٣- (العدول النحوي في القرآن الكريم «إعجاز لغوي آخر»)، للدكتور عبد الله الشراعي، وهو بحث منشور في العدد الثاني من مجلة جامعة

الجزيرة، ٢٠١٨م، وهذا البحث تناول أيضاً عدداً من الآيات القرآنية التي حصل فيها عدول عن القواعد النحوية، وهي في معظمها مختلفة عن الآيات القرآنية التي درستها هنا.

وهذه الدراسات التي كتبت في موضوع الإيثار علاقتها بموضوع البحث علاقة تنوع وترادف، ولا تتعارض مع هذه الدراسة؛ لاختلاف الأمثلة والنماذج التي تمثل المدونة.

وقد انتظم هذا العمل في خطة مكوّنة من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وتفصيلها على النحو الآتي:

المقدمة.

التمهيد: تحدثت فيه عن:

١ - مفهوم إيثار الشيء على غيره.

٢ - مصطلحات الإيثار في كتب النحويين.

٣ - أبرز مواطن الإيثار عند النحويين.

المبحث الأول: مظاهر إيثار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته.

المبحث الثاني: مسوغات الإيثار عند النحويين.

المبحث الثالث: موقف النحويين من إيثار الشيء على غيره.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

وقد اتبعت في دراسة الموضوع المنهج الآتي:

١ - أوردت في المبحث الأول ما أمكن الوقوف عليه من مظاهر إيثار الشيء

على غيره في القرآن الكريم وقراءاته، وجعلتها تحت أبواب مختلفة.

٢ - صنفْتُ - في المبحث الأول - الآيات القرآنية التي وقفت عليها في الموضوع

المناسب لها، ثم ناقشت المسألة، مع ذكر أقوال العلماء من النحويين والمفسرين في كثير من الأحيان.

٣- أشرتُ إلى مصطلحات إشار الشيء على غيره، كالاختيار والعدول، واجتهدت في اختيار مسائل الدراسة بأن يُنصَّ فيها - في الغالب - على لفظ (إشار) ومشتقاته.

٤- كتبتُ مطالب المبحث الثاني والثالث اعتماداً على ملحوظات دونها في أثناء دراستي لمسائل المبحث الأول.

وختاماً أسأل الله أن يغفر لي ولوالدي، وأن يتقبل هذا العمل، وأن ينفع به، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

١ - مفهوم إيثار الشيء على غيره:

الإيثار - في اللغة - مصدر أثر يؤثر إيثاراً^(١)، بمعنى التقديم والاختيار والاختصاص^(٢)، يقال: أثره إيثاراً إذا اختاره وفضله^(٣)، ويقال: أثره على نفسه، والشيء بالشيء خصّه به وجعله يتبع أثره^(٤).

وأما في الاصطلاح فيمكن تقريب مفهومه بأنه: تقديم الشيء على غيره في وجه من الوجوه، ليكون أولى منه.

٢ - مصطلحات الإيثار في كتب النحويين:

بعد البحث في كتب النحويين عن مفردات الإيثار وجدتهم يستعملون في تقريرها المصطلحات الآتية:

- الاختيار:

أكثر المصطلحات دوراناً في حديث النحويين عن الإيثار هو مصطلح «الاختيار» ومشتقاته، فمن أمثلة ذلك: قول الزجاج عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۚ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءِ ۚ﴾^(٥): «موضع (ما) رفع. المعنى: الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب أيضاً يفتيكم فيهن. ويجوز أن يكون (ما) في موضع جر، وهو بعيد جداً؛ لأن الظاهر لا يعطف على المضمّر، فلذلك اختير الرفع؛ ولأن معنى الرفع أبين»^(٦).

(١) ينظر لسان العرب (أثر) ٨/٤، والمعجم الوسيط (باب الهمزة) ٥/١.

(٢) ينظر المعجم الوسيط (باب الهمزة) ٥/١.

(٣) ينظر جوهرة اللغة ١٠٣٥/٢، والمعجم الوسيط (باب الهمزة) ٥/١.

(٤) ينظر المعجم الوسيط (باب الهمزة) ٥/١.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٢٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٢.

وقول الزخشي عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾^(١): «فإن قلت: هل من فرق بين (يسبحن) و(مسبحات)؟ قلت: نعم وما اختير (يسبحن) على (مسبحات) إلا لذلك، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئاً بعد شيء وحالاً بعد حال»^(٢).

ويقول أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَتَرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾^(٣): «السلطان هنا القهر والقدرة... فمن ذكر ذهب به إلى البرهان والاحتجاج، ومن أنث ذهب به إلى الحجة، وإنما اختير التذكير هنا في الصفة وإن كان التأنيث أكثر؛ لأنه وقع الوصف فاصلة، فهذا هو المرجح للتذكير على التأنيث»^(٤).

- العدول:

يلي مصطلح «الاختيار» مصطلح «العدول» ومشتقاته، في كثرة استعماله حين الحديث عن الإيثار، ويرد في أحاديثهم تارة مقروناً بـ«الإيثار»، وتارة يرد وحده غير مقرون بـ«الإيثار»، فمن أمثلة الأول قول ابن مالك: «ومثل إيثار (قروء) على (أقراء) لخروجه عن القياس إيثار (شهداء) على (أشهاد) في: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٥)؛ لأن واحد (شهداء) إما (شاهد) وإما (شاهد)، ولكل واحد منهما نصيب في (أفعال) كـ (شريف وأشراف)، و(صاحب وأصحاب)، فعُدل (شاهد) عن (أفعال) إلى (فُعلاء) كما عدل عن (أقراء) إلى (قروء)»^(٦).

ومن أمثلة الثاني قول الشيخ خالد الأزهرى: «فأصل: (جاء القوم أحاداً): (جاءوا واحداً واحداً)، فعُدل عن (واحدأً واحداً) إلى (أحاداً) تخفيفاً للفظ»^(٧).

(١) سورة ص، الآية ١٨.

(٢) الكشف ٩٢١.

(٣) سورة النساء، من الآية ١٤٤.

(٤) البحر المحيط ١١٢/٤.

(٥) سورة النور، من الآية ١٣.

(٦) شرح التسهيل ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

(٧) شرح التصريح ٣٢٦/٢.

- وضع الشيء موضع غيره:

يستعمل النحويون لفظاً ثالثاً حين الحديث عن الإيثار، وهو لفظ «الوضع»، فمن ذلك قول الزمخشري حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١): «(وهو كره لكم) من الكراهة، بدليل قوله: (وعسى أن تكرهوا شيئاً)، ثم إما أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة...»^(٢).

ويقول أبو حيان حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣): «ولم يأت (ثلاثة أقراء) من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر... وقيل: وُضِعَ بمعنى الكثرة؛ لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة قروء...»^(٤).

هذه هي المصطلحات التي جرى عليها النحويون حين الحديث عن الإيثار ومشتقاته، ويقتضى أن أشير إلى أنني اجتهدت في أغلب مسائل الدراسة بأن ينصَّ فيها على لفظ (إيثار) ومشتقاته، فإذا وجدت - في مسألة من مسائل الدراسة - نصين أحدهما يعبر فيه بالاختيار أو العدول، والآخر يعبر فيه بالإيثار، فإني أنقل - في الغالب - النص الذي يعبر فيه بالإيثار.

٣- أبرز مواطن الإيثار عند النحويين:

ذكرت في مقدمة هذا البحث أن من مظاهر التصرف في العربية أن يؤثر الشيء على غيره، وأن من النحويين مَنْ يعتمد إلى (الإيثار) ومشتقاته في التعبير عن مسائله، ومن خلال تتبع موارد هذا الموضوع عند النحويين يتجلى أن أبرز المواطن التي يركن إليه فيها ما يأتي:

(١) سورة البقرة، من الآية ٢١٦.

(٢) الكشف، ص ١٢٦.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨.

(٤) البحر المحيط ٢/٤٥٦.

- في وضع العناوين: ومن ذلك أن للاسم الواقع بعد الواو حالات:
منها: إيثار النصب مفعولاً معه، نحو قول الشاعر:
فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال^(١)
فنصب (وبني) على أنه مفعول معه، ولم يرفعه على العطف^(٢). جاء في شرح أبيات
الكتاب للسيرافي: (هذا باب إيثار النصب مفعولاً معه دون العطف للمعنى)^(٣).
كما جعل السيرافي باباً آخر بعنوان: (إيثار النصب بإضمار فعل إغناء للمعنى)^(٤).
- في صون القاعدة: ومنه إيثار الواو دون الياء في (حيزبون) ونحوه،
فإن تكسيره على (حزابين)، قال المرادي: «ما يجب إيثاره بالبقاء
واو (حيزبون) و(عيطموس) ونحوهما، فإن تكسيرهما (حزابين)
و(عطاميس)، حذفت الياء وأبقيت الواو....»^(٥).
وقال المكودي: «يجب إيثار بقاء الواو في (حيزبون) وشبهه ك(عيطموس) مما
قبل آخره واو، فتقول في جمعها (حزابين) و(عطاميس) بحذف الياء وبقلب الواو
ياء لانكسار ما قبلها، كما فعلت في (عصفور) حين قلت: (عصافير)....»^(٦).
- في بيان الأغراض: ومن ذلك أن هناك أغراضاً يحذف فيها الفاعل، منها:
ما ذكره ابن الخباز بقوله: «الأصل في المجيء بهذا المفعول الاختصار..
وتناط بذلك أغراض آخر... ومنها: إيثار غرض التكلم؛ لأنه ربما لم
يشته ذكر الفاعل إما حباً له وإما بغضاً»^(٧).

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨، وشرح أبيات الكتاب ١/٢٨٥، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠،
والتذيل ٨/١٠١، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٧٩.

(٢) ينظر الكتاب ١/٢٩٨.

(٣) ينظر شرح أبيات الكتاب ١/٢٨٥.

(٤) ينظر المصدر السابق ١/٣٠٦.

(٥) توضيح المقاصد ٣/١٤١٣.

(٦) شرح المكودي ٣٣٦.

(٧) توجيه اللمع ١٢٧.

- فِي أَسَالِيبِ الْمَحَاوِرَةِ: وَذَلِكَ بِالسُّؤَالِ عَمَّا يَشْكَلُ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: «فَإِنْ قِيلَ مَا تَجْنِبْتُمُوهُ مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ بِتَقْدِيرِ أَصَالَةِ نَوْنِي (كَتَهْبِيلٍ وَهَذَا لَعَلَّ) لَا زِمَ بِتَقْدِيرِ زِيَادَتِهَا فَلَمْ أُؤْثِرِ الْحُكْمَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْحُكْمِ بِالْأَصَالَةِ؟ فَالْجَوَابُ...»^(١).

- فِي تَوْضِيحِ الرُّوَايَاتِ: وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ رَوَى التَّاءَ فِي (فَعَلَتْ) مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي أَلْفَيْتِهِ:

بَتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ يَا أَفْعَلِي وَنَوْنٌ أَقْبَلَنَّ فَعَلَ يَنْجَلِي^(٢)

بِالضَّمِّ، فَقَالَ الصَّبَّانُ مُوضِحاً عِبَارَةَ الْأَشْمُونِيِّ: «قَوْلُهُ: نَحْوُ الْخِ يَقْتَضِي ضَمَّ التَّاءِ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَعَ أَنَّ الرُّوَايَةَ الْفَتْحَ، وَلَعَلَّهُ أَثَرُ الْأَعْرَفِ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْأَشْرَفُ وَهُوَ الضَّمُّ...»^(٣).

- فِي تَوْضِيحِ الْمِصْطَلَحَاتِ: وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ أَطْلَقَ عَلَى الْبَاءِ الَّتِي يَسْمِيهَا النُّحَوِيُّونَ بَاءَ الْاسْتِعَانَةِ^(٤) بَاءَ السَّبِيَّةِ، نَحْوُ: كَتَبْتَ بِالْقَلَمِ^(٥)، فَقَالَ الشَّاطِبِيُّ: «واعتذر عن إِيْثَارِ هَذَا الْإِطْلَاقِ الَّذِي أُصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ الْأَفْعَالِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ السَّبِيَّةِ فِيهَا لَا يَجُوزُ، وَاسْتِعْمَالَ الْاسْتِعَانَةِ فِيهَا لَا يَجُوزُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾^(٦)...»^(٧).

(١) إِيْجَازُ التَّعْرِيفِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ ١٠٤.

(٢) أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ ٩.

(٣) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ١/ ٥٩.

(٤) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ ١/ ٣٩، وَالْمَفْصَلُ ٣٨١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٤/ ٢٨٠.

(٥) يَنْظُرُ شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/ ١٥٠.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٢.

(٧) الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ ٣/ ٦٢٦، ٦٢٥.

المبحث الأول:

مظاهر إشار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته:

في هذا المبحث أورد ما أمكن الوقوف عليه من مظاهر إشار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته، جعلتها تحت أبواب مختلفة، وقد توخيت الإيجاز في مناقشتها حتى لا يخرج البحث عن موضوعه، وراعت التنوع في مسائلها.

المعرب والمبني:

- إشار الفتح في (ن) من قوله تعالى ﴿ن وَالْقَلَمَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾^(١):
- قُرئ قوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمَ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ بفتح (ن) فقليل: (ن) والقلم^(٢)، وخُرجت هذه القراءة على أوجه منها:
- الأول: أن يكون الفتح بناءً، وأوثر على الأصل للرخفة ك (أينَ)، و (كيفَ)^(٣).
- الثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين، وأوثر الفتح تخفيفاً، ك (أينَ)، و (كيفَ)^(٤).
- الثالث: أن يكون (ن) منصوباً بفعل محذوف، تقديره: (اقروا)^(٥).
- الرابع: أن يكون مجروراً بحرف القسم المقدّر، وهو على هذا الوجه والذي قبله غير منصرف للعلمية والتأنيث^(٦).
- ولعل أقرب الأقوال هو أن يكون الفتح للبناء أو لالتقاء الساكنين؛ لأنه على الوجهين الآخرين يكون معمولاً لمضمر، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(١) سورة القلم، الآية ١.

(٢) هي قراءة سعيد بن جبير، وعيسى بن عمر بخلاف عنه. ينظر مختصر في شواذ القرآن ١٦٠، والبحر المحيط ٢٣٥/١٠، واللباب في علوم الكتاب ١٩/٢٦٤.

(٣) ينظر الدر المصون ٩/٢٤٤، ١٠/٣٩٨، واللباب في علوم الكتاب ١٩/٢٦٤.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٠/٢٣٥.

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٨/٢٢٣، وفتوح الغيب ١٥/٥٦٥، والدر المصون ١٠/٣٩٨.

(٦) ينظر الدر المصون ٩/٢٤٤، و١٠/٣٩٨.

الموصول:

- إيثار (ما) على (مَنْ):

- في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾^(١) قال ابن عاشور: «وعموم الموصول في قوله: (وما يعبدون) شامل لأصناف المعبودات التي عبدوها، ولذلك أوثرت (ما) الموصولة؛ لأنها تصدق على العقلاء وغيرهم على أن التغليب هنا لغير العقلاء»^(٢).

وقيل أوثرت (ما) على (مَنْ) تنبيهاً على أن من يعبد من لا يعقل من المعبودات أكثر ممن يعبد من يعقل منها، فأوثر (ما) اعتباراً بكثرة من يعبد من لا يعقل^(٣).

وقيل: لأنه أريد به الوصف لا الذات، كأنه قيل: ومعبودهم^(٤). وقيل: إن المراد هو الملائكة وعيسى وعزير وغيرهم ممن يعقل^(٥)، «ويتأكد هذا القول بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَخْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾»^(٦)^(٧).

ويشكل على هذا أن (ما) لا تستعمل في العقلاء، وأجيب بأن (ما) قد تستعمل لما يعقل بدليل أن (مَنْ) قد تستعمل لما لا يعقل^(٨).

(١) سورة الفرقان، الآية ١٧

(٢) التحرير والتنوير ١٨/٣٣٧.

(٣) ينظر إرشاد العقل السليم ٦/٢٠٨.

(٤) ينظر مفاتيح الغيب ٢٤/٤٤٢، وإرشاد العقل السليم ٦/٢٠٨.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٤/٢٠٣، ٢٠٤، ومفاتيح الغيب ٢٤/٤٤٢، وإرشاد العقل السليم ٦/٢٠٨.

(٦) سورة سبأ، الآية ٤٠.

(٧) مفاتيح الغيب ٢٤/٤٤٢.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب ٢٤/٤٤٢.

ويترجح عندي أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١) يشمل العقلاء وغيرهم من المعبودات التي عبدوها، وإنما أوثرت (ما) الموصولة اعتباراً بكثرة من يعبد من لا يعقل من المعبودات^(٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٣) أوثرت (ما) على (من)^(٤)، قال الزمخشري: «جعلت (ما) مصدرية في قوله: ﴿وَمَا بَنَاهَا﴾.. وليس بالوجه لقوله: ﴿فَالْهَمَّهَا﴾^(٥)، وما يؤدي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة، وإنما أوثرت على (مَنْ) لإرادة معنى الوصفية، كأنه قيل: والسماء والقادر العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها...»^(٦).

وخالفه أبو حيان بأنه لا يراد بـ (ما) ولا (مَنْ) الموصولتين معنى الوصفية؛ لأنها لا يوصف بهما بخلاف (الذي)، فاشتراكهما في أنها لا يؤيدان معنى الوصفية موجود فيهما، فلا ينفرد به (ما) دون (من)^(٧).

ويبدو أنه ليس مراد الزمخشري أنها توصف به وصفاً صريحاً، بل مراده أنها تقع على نوع من يعقل وعلى صفته، ولذلك مثل النحويون ذلك بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٨)، وقالوا: تقديره: فانكحوا الطيب من النساء، ولا شك أن هذا الحكم تنفرد به (ما) دون (من)^(٩).

(١) سورة الفرقان، الآية ١٧.

(٢) ينظر إرشاد العقل السليم ٢٠٨/٦.

(٣) سورة الشمس، الآية ٥.

(٤) ينظر الكشف ١٢٠٥، ومفاتيح الغيب ١٧٦/٣١، وأنوار التنزيل ٣١٥/٥، والبحر المحيط ٤٨٧/١٠، والدر المصون ٢٠/١١.

(٥) سورة الشمس، من الآية ٨.

(٦) الكشف ١٢٠٥.

(٧) ينظر البحر المحيط ٤٨٧/١٠، والدر المصون ٢٠/١١.

(٨) سورة النساء، من الآية ٣.

(٩) ينظر الدر المصون ٢٠/١١.

– المبتدأ والخبر:

– إيثار الرفع بالابتداء دون النصب على المصدرية في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١).

– قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قُرئ (الحمد) بالرفع^(٢) على الابتداء^(٣)، والخبر الجار والمجرور (الله)^(٤).

وقُرئ شاذاً بنصب الدال من (الحمد)^(٥)، وفيه وجهان: أحدهما: أنه مصدر، ثم حذف العامل، والتقدير: أحمد الله حمداً^(٦)، فهو مصدر ناب عن جملة خبرية^(٧).

والثاني: أنه مفعول به، أي: اقرؤوا الحمد أو اتلوا الحمد^(٨).

قال أبو السعود: «إيثار الرفع على النصب الذي هو الأصل؛ للإيذان بأن ثبوت الحمد له تعالى لذاته.. وأن ذلك أمر دائم مستمر، لا حادث متجدد كما تفيده قراءة النصب»^(٩).

وقراءة الرفع أولى، لما يأتي:

١ – أن السنة تتبع القرآن ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة^(١٠)، ويجوز في

(١) سورة الفاتحة، من الآية ٢.

(٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة. ينظر مختصر في شواذ القرآن ٩، وفي المحتسب ٣٧/١، هي قراءة أهل البادية، وإبراهيم بن أبي عبلة.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١، والكشاف ٢٧، والدر المصون ٣٨/١.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١، والجامع لأحكام القرآن ١٣٥/١، والدر المصون ٣٨/١.

(٥) هي قراءة سفيان بن عيينة ورؤية العجاج. ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧/١، ومختصر في شواذ القرآن ٩، وإعراب القراءات الشواذ ٨٧. وفي النشر ٤٨/١ عن زيد بن علي، وهارون العتكي، ورؤية العجاج.

(٦) ينظر الكتاب ٣١٩/١، والبحر المحيط ٣٤/١، والدر المصون ٤٠/١.

(٧) ينظر الدر المصون ٤٠/١.

(٨) ينظر إعراب القراءات الشواذ ٨٧، والبحر المحيط ٣٤/١، والدر المصون ٤٠/١.

(٩) إرشاد العقل السليم ١٣/١.

(١٠) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١.

الكلام قول: (الحمد لله)، أي: أحمد الله الحمد^(١)، ثم حذف الفعل؛ لأن حال الحمد يجب أن يكون عليها الخلق^(٢).

٢- أن قوله تعالى: (الحمد لله) إخبار عن كون الحمد حقاً له وملاكاً له، وهذا كلام تام في نفسه فلا حاجة إلى الإضمار.

٣- أن قوله: (الحمد لله) يدل على كونه مستحقاً الحمد بذاته سواء حمده أم لم يحمده؛ لأن ما بالذات أعلى وأجل مما بالغير^(٣).

- تقديم المبتدأ على الخبر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^(٤):

- قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ أي: حدٌ معين لبعثكم جميعاً، وهو مبتدأ لتخصصه بالصفة، وقد أوتر تقديمه على الخبر، مع أن الشائع المستفيض هو التأخير كما في نحو: (عندي كلام حق، ولي كتاب نفيس)، قال الزمخشري: «فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد، ولي عبد كيّس وما أشبه ذلك، فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجه أن المعنى: وأي أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذه المعنى وجب التقديم»^(٥).

ورد أبو حيان قول الزمخشري هذا بأنه إذا كان التقدير: وأي أجل مسمى عنده، كانت (أي) صفة لموصوف محذوف تقديره: وأجل أي أجل مسمى عنده، ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت (أي)، ولا حذف موصوفها وإبقاؤها. فلو قلت: «مررت بأي رجل» تريد: (مررت برجل أي رجل) لم يجز^(٦).

(١) ينظر الكتاب ٣١٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٥/١، والدر المصون ٤٠/١.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١.

(٣) ينظر مفاتيح الغيب ١٩٦/١.

(٤) سورة الأنعام، من الآية ٢.

(٥) الكشف ٣١٩.

(٦) ينظر البحر المحيط ٤٣٣/٤.

ويبدو لي أن هذا تفسير معنى بلفظ، فهو لم يدّع أن ذلك اللفظ هو أصل الكلام المفسر، بل قال: معناه كيت وكيت، فكيف يلزمه أن يكون ذلك الكلام الذي فسّره هو أصل ذلك المفسّر؟ على أنه قد ورد حذف موصوف (أي) وإبقاؤها^(١) كقول الفرزدق:

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيفٍ كلما هُزَّ يقطع^(٢)

وقيل إن التعظيم لا يوجب التقديم، وقد جاء في القرآن: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾^(٣).

وأجيب بأن المقام في هذه الآية يقتضي الاختصاص والحصار لا التعظيم، أي: عنده علم الساعة لا عند غيره، وبأن التقديم في تلك الآية للفرق بين الأجلين^(٤).

- إيثار الرفع بالابتداء دون النصب على المصدرية في (طوبى) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾^(٥).

أجاز العلماء في (طوبى) من هذه الآية وجهين:

الأول: أن يكون (طوبى) في موضع رفع مبتدأ، و(لهم) خبر^(٦)، ويجوز أن يكون (طوبى) خبراً، والمبتدأ (الذين آمنوا وعملوا الصالحات)^(٧)، أو يكون خبراً مبتدأً محذوف، و(الذين آمنوا) في محل نصب على المدح^(٨) قال

(١) ينظر الدر المصون ٤/٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) ديوانه ١/٤١٧، وشرح التسهيل ١/٢٢١، والبحر المحيط ٢/٦٨٥، والتذيل ٣/١٤١، والدر المصون ٤/٥٢٨، والمقاصد الشافية ٤/١١٦.

(٣) سورة الزخرف، من الآية ٨٥.

(٤) ينظر فتوح الغيب ٦/١٨.

(٥) سورة الرعد، الآية ٢٩.

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٣/٣١١، والبحر المحيط ٦/٣٨٦.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٣/٣١١.

(٨) ينظر فتح القدير ٧٣٠.

سيبويه: «ومثل الرفع (طوبى لهم وحسن مآب)، يدلّك على رفعها رفع (حسن مآب)»^(١).

الثاني: أن يكون (طوبى) في موضع النصب على المصدرية، كما قالوا: سقياً لك، وطيباً لك^(٢)، ويجوز أن يكون في موضع النصب على تقدير فعل، أي: جعل لهم طوبى^(٣)، أو على النداء، أي: يا طوبى لهم ويا حسن مآب^(٤).

قال الزمخشري: «وطوبى مصدر من طاب كبشرى وزلفى، ومعنى طوبى لك: أصبت خيراً وطيباً، ومحلها النصب أو الرفع، كقولك: طيباً لك وطيباً لك، وسلاماً لك وسلاماً لك، والقراءة في قوله: (وحسن مآب) بالرفع والنصب^(٥) تدلّك على محليها»^(٦).

وقال الطبري: «وإنما أوتر الرفع في (طوبى) لحسن الإضافة فيه بغير لام، وذلك أنه يقال فيه: (طوباك) كما يقال: (ويلك وويك)، ولولا حسن الإضافة فيه بغير لام لكان النصب فيه أحسن وأفصح، كما النصب في قولهم: (تعتسأ لزيد وتُعدّأ له وسُحقاً) أحسن؛ إذ كانت الإضافة فيها بغير لام لا تحسن»^(٧).

(١) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٥، والمحرر الوجيز ٣/ ٣١١، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٦، والدر المصون ٧/ ٤٧، ٤٨.

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٣١٦، والدر المصون ٧/ ٤٨.

(٤) ينظر البحر المحيط ٦/ ٣٨٦، والدر المصون ٧/ ٤٨.

(٥) قرأ الجمهور (وحسن مآب) برفع النون، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة وعيسى الثقفي (وحسن) بنصب النون. ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٦٤، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٦، والدر المصون ٧/ ٤٧، ٤٨، والكامل في القراءات العشر ٥٧٩.

(٦) الكشف ٥٤٠.

(٧) جامع البيان ١٦/ ٤٣٤.

وقد أوجب ابن مالك رفع (طوبى) بالابتداء، ورُدَّ عليه بأن بعضهم جعلها منصوبة بإضمار فعل، أي: وجعل لهم طوبى، «ويتأيد ذلك بقراءة عيسى الثقفي: (وحسن مآب) بنصب النون، قال: إنه معطوف على (طوبى) وإنها في موضع نصب»^(١).

- إيثار الرفع بالابتداء دون النصب على العطف في (رضوان) من قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢).

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣).

(رضوان) من قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ رفع بالابتداء^(٤)، وجاز الابتداء به؛ لأنه موصوف بقوله: (من الله)^(٥)، وهو مما وعد الله تعالى المؤمنين والمؤمنات، ولم يعطف به على (الجنان)، (والمساكن الطيبة)؛ ليعلم بذلك تفضيل الله رضوانه عن المؤمنين والمؤمنات على سائر ما قسم الله لهم من فضله وأعطاهم من كرامته^(٦)، قال الفراء: «قوله تعالى: (ورضوان من الله أكبر) رفع بالأكبر، وعُدِلَ عن أن ينسق على ما قبله وهو مما قد وعدهم الله تبارك وتعالى، ولكنه أوثر بالرفع لتفضيله كما تقول في الكلام: قد وصلتك بالدرهم والشياب وحسن رأيي خير لك من ذلك»^(٧).

وأجاز النحاس نصب (رضوان) في غير القرآن؛ لأن هذا مما وعدوا به^(٨).

(١) الدر المصون ٤٧/٧.

(٢) سورة التوبة، من الآية ٧٢.

(٣) سورة التوبة، الآية ٧٢.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٢٨/٢، وجامع البيان ٣٥٧/١٤، والبحر المحيط ٤٦١/٥.

(٥) ينظر البحر المحيط ٤٦١/٥.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٤٦/١، وجامع البيان ٣٥٧/١٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ٤٤٦/١.

(٨) ينظر إعراب القرآن ١٢٨/٢.

- المفعول به:

- إشار النصب على المفعولية في (خيراً) من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا خَيْرًا﴾^(١):

- قرئ (خيراً) من هذه الآية بوجهين:

الأول: (خيراً) بالنصب^(٢)، ف(ماذا) اسم واحد مركب للاستفهام بمعنى: أي شيء؟ محله النصب بـ (أنزل)، و(خيراً) مفعول به لفعل محذوف^(٣).

الثاني: (خيراً) بالرفع^(٤)، ف (ما) اسم استفهام، و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) أي: أي شيء الذي أنزله ربكم^(٥)، و(خيراً) خبر مبتدأ محذوف، أي: المنزّل خيراً^(٦).

وقد أوثرت القراءة الأولى؛ لأن النصب تصرّح بكون (أنزل) مقدّراً^(٧)؛ ذلك أن المؤمنين لم يتلعثموا في الجواب وأطبقوه على السؤال معترفين بالإنزال، على خلاف الكفار الذين لا يُقرّون بالإنزال، حيث عدلوا بالجواب عن السؤال، فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس من الإنزال في شيء^(٨). والرفع يحتمل استئناف الكلام، ويحتمل تقدير (ما) الموصولة في السؤال مبتدأ^(٩).

(١) سورة النحل، من الآية ٣٠

(٢) هي قراءة الجمهور. ينظر البحر المحيط ٥٢٥/٦، والنشر ١٦٠/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤١٧/٢، والتعليقة على كتاب سيويه ١١٨/٢، وشرح المفصل ٣٨٧/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٠٠/١٠، وروح المعاني ١٣٠/١٤.

(٤) هي قراءة زيد بن علي. ينظر البحر المحيط ٥٢٥/٦.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية ٦٦/٣، وروح المعاني ١٣٠/١٤.

(٦) ينظر البحر المحيط ٥٢٥/٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠٣/٣.

(٧) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٠٠/١٠، وشرح الرضي على الكافية ٦٦/٣، وروح المعاني ١٣٠/١٤.

(٨) ينظر شرح الرضي على الكافية ٦٦/٣، والبحر المحيط ٥٢٥/٦، وروح المعاني ١٣٠/١٤.

(٩) ينظر شرح الرضي على الكافية ٦٦/٣.

- إيثار النصب على المفعولية دون الرفع على الابتداء في (كل) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١):

- قُرئ (كل) من هذه الآية بوجهين^(٢):

الأول: النصب (إنّا كلُّ شيء)، والمعنى: خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر^(٣).

الثاني: الرفع (إنّا كلُّ شيء) بالرفع على الابتداء^(٤)، و(خلقناه) خبره^(٥)، ويحتمل أن يكون (خلقناه) صفة لـ (كل)^(٦)، أو لـ (شيء)^(٧)، و(بقدر) الخبر^(٨).

وقد أوثرت قراءة النصب على قراءة الرفع في هذه الآية؛ لأن النصب يدل على عموم الخلق لله تعالى - إلا ما قام الدليل على أنه ليس بمخلوق كالقرآن الكريم والصفات الكريمة - والرفع لا يدل على ذلك^(٩)، بل الرفع يلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بِقَدَرٍ^(١٠)، وإنما دلّ النصب في (كل) على العموم؛ لأن التقدير: إنّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بِقَدَرٍ^(١١)، فـ (خلقناه) تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المقدر الناصب لـ (كل)^(١٢). وإذا حذفته وأظهرت الأول

(١) سورة القمر، الآية ٤٩

(٢) قرأ أبو السّمّال (إنّا كلُّ) بالرفع، وقرأ الجمهور (إنّا كلُّ) بالنصب. ينظر المحتسب ٣٠٠/٢، والمحرر الوجيز ٢٢١/٥، والكامل في القراءات العشر ٦٤٢، ٦٤٣.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٢٢١/٥، والجامع لأحكام القرآن ١٧/١٤٧، والبحر المحيط ١٠/٤٨، والدر المصون ١٠/١٤٦، ١٤٧.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢٢١/٥، والبحر المحيط ١٠/٤٨.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٢٢١/٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٦٩، والتصريح ١/٤٥١.

(٦) ينظر الدر المصون ١٠/١٤٦.

(٧) ينظر الدر المصون ١٠/١٤٦، وشرح التصريح ١/٤٥١.

(٨) ينظر المصدران السابقان.

(٩) ينظر المحرر الوجيز ٢٢١/٥، والدر المصون ١٠/١٤٦، ١٤٧.

(١٠) ينظر الدر المصون ١٠/١٤٦.

(١١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٤٧، والدر المصون ١٠/١٤٦، ١٤٧.

(١٢) ينظر الدر المصون ١٠/١٤٧.

صار التقدير: إنّنا خلقناه كلّ شيء بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات، ولا يجوز أن يكون صفة لـ (شيء)؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا تكون تفسيراً لما يعمل فيما قبله^(١)، فدلّ ذلك على أن (خلقناه) تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المقدر الناصب، وذلك يدل على العموم^(٢).

- إشار تقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾^(٣):

- في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ قال الزمخشري: «فإن قلت: هلا قيل: يخلف رسله وعده؟ ولم قُدِّم المفعول الثاني على الأول؟ قلت: قُدِّم الوعد ليعلم أنه لا يخلف الوعد أصلاً، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾^(٤) ثم قال (رسله) ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحداً - وليس من شأنه إخلاف المواعيد - كيف يخلفه رسله الذين هم خيرته وصفوته؟»^(٥).

وقد ردّ أبو حيان قول الزمخشري بقوله: «وهو جواب على طريقة الاعتزال في أن وعد الله واقع لا محالة، فمن وعده بالنار من العصاة لا يجوز أن يغفر له أصلاً، ومذهب أهل السنة أن كل ما وعد من العذاب للعصاة المؤمنين هو مشروط بإنفاذه بالمشيئة»^(٦).

ورُدّ قول الزمخشري أيضاً بأن الفعل إذا تقيّد بمفعول انقطع إطلاقه، فليس تقديم الوعد في الآية دالاً على إطلاق الفعل باعتبار الموعود، حتى يكون

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٤٧، وشرح التسهيل ٢/١٤٣، والدر المصون ١٠/١٤٧.

(٢) ينظر الدر المصون ١٠/١٤٧.

(٣) سورة إبراهيم، من الآية ٤٧.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ٩.

(٥) الكشف ٥٥٦.

(٦) البحر المحيط ٦/٤٥٦.

ذكر (الرسَل) ثانياً كالأجنبي من الإطلاق الأول، فلا فرق بين تقديم الوعد وتأخيره، إلا الإيذان بالعناية في مقصود المتكلم؛ لأن هذه الآية وردت في الإنذار والتهديد للظالمين بما توعدهم الله تعالى به على ألسنة الرسل، فالهم في التهديد ذكر الوعيد، وأما كونه على ألسنة الرسل فلا يقف التخويف عليه^(١).

وأجيب عن هذا الرد بما ذكره سيبويه من أنهم يقدمون الأهم وما هم ببيانه أعنى^(٢)، فإذا قدم المفعول الثاني على الأول وقع الكلام فيه أصالة، ويكون المفعول الأول تبعاً له، لا أن الفعل يكون تبعاً له كما تُوهم^(٣).

وقال القاسمي: «وإنما أوتر تقديم المفعول الثاني أعني (وعده) على الأول (رسله) للإيذان بالعناية به»^(٤).

ويبدو لي أن (مخلف) هنا متعد لمفعول واحد، وهو (وعده)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾^(٥) فأضيف إليه، ونُصب (رسله) بـ (وعده)؛ إذ هو مصدر ينحل بحرف مصدري والفعل، كأنه قال: خلف ما وعد رسله، و(ما) مصدرية لا بمعنى (الذي)^(٦).

الحال:

- إيثار (يسبخن) على (مسبحات) في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾^(٨) وَالطَّيْرَ مَخْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ^(٩).

(١) ينظر فتوح الغيب ٨/٦٣٣، ٦٣٤.

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٤.

(٣) ينظر فتوح الغيب ٨/٦٣٤، ٦٣٥.

(٤) محاسن التأويل ٦/٣٢٣.

(٥) سورة آل عمران، من الآية ٩.

(٦) ينظر البحر المحيط ٦/٤٥٦، والدر المصون ٧/١٢٩.

(٧) سورة الأنبياء، من الآية ٧٩.

(٨) سورة ص، الآيتان ١٨، ١٩.

- ذهب الزمخشري^(١)، وأبو حيان^(٢) إلى أن جملة (يسبحن) من قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ۝ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ﴾ جملة حالية من الجبال، أي: حال كونهن مسبحات^(٣)، وقيل: استئناف، «كأن قائلاً قال: كيف سخرهن؟ فقال: يسبحن»^(٤). والظاهر أن جملة (يسبحن) جملة حالية^(٥).

وقد أوتر (يسبحن) على (مسبحات) في هذه الآية - وإن كان (مسبحات) مطابقاً لـ (محشورة)^(٦)؛ للدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئاً بعد شيء، واستحضار الحال العجيبة من نطق الجهاد^(٧)؛ ولو قيل: (مسبحات) - وإن كان الأصل في الحال أن تكون مفردة^(٨) - لم يدل على هذا ذلك، فيأثار المضارع هنا للدلالة على الحدوث والتجدد شيئاً فشيئاً.

حروف الجر:

إنابة حرف مكان آخر:

- الأصل في الفعل (سارع) أن يتعدى بـ (إلى)، يقال: سارع إلى الأمر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(٩). وقد جاء على خلاف

(١) ينظر الكشف ٦٨٤.

(٢) ينظر البحر المحيط ٧/٤٥٥.

(٣) ينظر الكشف ٦٨٤، والبحر المحيط ٧/٤٥٥، وروح المعاني ٢٣/١٧٤، وفتوح الغيب ١٣/٢٤٩.

(٤) الكشف ٦٨٤.

(٥) ينظر البحر المحيط ٧/٤٥٥.

(٦) ينظر محاسن التأويل ٤/٤٣٩.

(٧) ينظر المصدر السابق، والكشاف ٩٢١، وإرشاد العقل السليم ٧/٢١٩، وروح المعاني ٢٣/١٧٤، وحاشية الشهاب ٧/٣٠٢.

(٨) ينظر روح المعاني ٢٣/١٧٤، وحاشية الشهاب ٧/٣٠٢.

(٩) سورة آل عمران، من الآية ١٣٣.

ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾^(١)،
إيثاراً لـ (في) على (إلى)^(٢).

وُخْرِجَ ذلك على الإيذان بأنهم مستقرون في الكفر لا يبرحون، قال الألوسي:
«وإيثار كلمة (في) على (إلى) للإيذان بأنهم مستقرون في الكفر لا يبرحون، وإنما
يتنقلون بالمسارعة عن بعض فنونه وأحكامه إلى بعض آخر منها كإظهار موالاة
المشركين وإبراز آثار الكيد للإسلام ونحو ذلك»^(٣).

وقال الشوكاني: «وآثر لفظ (في) على (إلى) للدلالة على استقرارهم فيه»^(٤).

وعلى ذلك فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا
سَابِقُونَ﴾^(٥)، فإن إيثار كلمة (في) على (إلى) في هذه الآية «للإيذان بأنهم متقلبون
في فنون الخيرات، لا أنهم خارجون عنها متوجهون إليها بطريق المسارعة»^(٦).
ويظهر لي أن (في) أفادت في الآية الأولى بأنهم لم يكتفوا بالكفر؛ بل توغلوا
فيه، فيكون (في) قرينة المجاز،

كقولهم: أسرع الفساد في الشيء، وأسرع الشيب في رأس فلان^(٧)، «فجعل
الكفر بمنزلة الظرف وجعل تحبطهم فيه وشدة ملابتهم إياه بمنزلة جولان
الشيء في الظرف جولاناً بنشاط وسرعة»^(٨).

(١) سورة المائدة، من الآية ٤١

(٢) ينظر الكشف ٢٩٠، والبحر المحيط ٤/ ٢٦٠، وإرشاد العقل السليم ٣/ ٣٦، وفتح القدير ٣٧٢، وروح
المعاني ٦/ ١٣٥.

(٣) روح المعاني ٦/ ١٣٥.

(٤) فتح القدير ٣٧٢.

(٥) سورة المؤمنون، الآية ٦١.

(٦) روح المعاني ١٨/ ٤٥.

(٧) ينظر الكشف ٢٩٠، والتحرير والتنوير ٦/ ١٩٨.

(٨) التحرير والتنوير ٦/ ١٩٨.

- وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾^(١) أوثرت (إلى) على اللام، والعادة جارية بأن يقال: أخبتوا الربهم^(٢)، وفي ذلك قولان: القول الأول: أنها بمعنى اللام، أي: (أخبتوا الربهم)^(٣)؛ لأن العرب تضع (إلى) في موضع اللام كثيراً^(٤).

القول الثاني: أن المعنى: وجهوا إخبارهم إلى ربهم واطمأنوا إلى ربهم^(٥).

ويبدو أن (أخبت إلى) تضمن معنى: اطمأن^(٦)، فالحرف (إلى) مع امتداد الصوت وتفرغ النفس وراحة الصدر يفيد اطمئنان القلب وسكون الأعضاء^(٧)، وهذا المعنى يتفق مع سياق الآية: (وأخبتوا إلى ربهم)^(٨).

- وفي قوله تعالى: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾^(٩) عُدي الفعل (تحسس) بـ (من) دون (عن)^(١٠)، وفي ذلك قولان:

الأول: أن المعنى: (عن يوسف) ولكن نابت عنها (من)^(١١)، كما تقول العرب: حدثني فلان من فلان، يعنون: عنه^(١٢).

(١) سورة هود، من الآية ٢٣

(٢) ينظر التفسير البسيط ١١/٣٨٧، وزاد المسير ٢/٣٦٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/١٠، والمحزر الوجيز ٣/١٦٢، والجامع لأحكام القرآن ٩/٢١، وزاد المسير ٢/٣٦٧.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/١٠، وزاد المسير ٢/٣٦٧.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/١٠، والمحزر الوجيز ٣/١٦٢، والجامع لأحكام القرآن ٩/٢١، وزاد المسير ٢/٣٦٧.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/١٠، والتفسير البسيط ١١/٣٨٧، وزاد المسير ٢/٣٦٧، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ١/٧٨.

(٧) ينظر التضمين النحوي في القرآن الكريم ١/٧٨.

(٨) سورة هود، من الآية ٢٣.

(٩) سورة يوسف، من الآية ٨٧.

(١٠) ينظر مفاتيح الغيب ١٨/٥٠١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣٥١.

(١١) ينظر مفاتيح الغيب ١٨/٥٠١، ولباب التأويل ٢/٥٥١، وزاد المسير ٢/٤٦٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣٥١.

(١٢) ينظر زاد المسير ٢/٤٦٦.

الثاني: أن (من) أُوثِرَت للتبويض، والمعنى: فتحسسوا خبراً من أخبار يوسف^(١).

ويبدو لي أن الثاني أولى؛ والمعنى: تحسسوا خبراً من أخبار يوسف، واستعملوا بعض أخباره، فأُوثِرَت (من) لما فيها من الدلالة على التبويض^(٢).

- وفي قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ ۖ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(٣) عدي الفعل (استقيموا) بـ (إلى) دون اللام، وقد اختلف في علة إظهار ذلك: الأول: أن (إلى) كثيراً ما تعاقب اللام، يقال: ذهبت له وذهبت إليه^(٤).

الثاني: أن ذلك لتضمن (استقيموا) معنى توجهوا، أي: وجَّهوا استقامتكم إليه^(٥)، أو ضمن معنى أنيوا^(٦).

وأمثل الوجهين عندي هو الوجه الثاني، قال ابن عاشور: «والأحسن أن إظهار (إلى) هنا لتضمن استقيموا معنى توجهوا؛ لأن التوحيد توجه أي صرف الوجه إلى الله دون غيره كما حكي عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(٧)، أو ضمن (استقيموا) معنى: أنيوا، أي: توبوا من الشرك كما دلَّ عليه عطف (واستغفروه)»^(٨).

(١) ينظر مفاتيح الغيب ١٨/ ٥٠١، ولباب التأويل ٢/ ٥٥١، وزاد المسير ٢/ ٤٦٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٣٥١.

(٢) ينظر التفسير البسيط ١٢/ ٢٢٤، ومفاتيح الغيب ١٨/ ٥٠١.

(٣) سورة فصلت، من الآية ٦

(٤) ينظر مفاتيح الغيب ٢٧/ ٥٤١، والتحرير والتنوير ٢٤/ ٢٣٨.

(٥) ينظر مفاتيح الغيب ٢٧/ ٥٤١، والبحر المحيط ٩/ ٢٨٦، والدر المصون ٩/ ٥٠٨، والتحرير والتنوير ٢٤/ ٢٣٨.

(٦) ينظر التحرير والتنوير ٢٤/ ٢٣٨.

(٧) سورة الأنعام، الآية ٧٩

(٨) التحرير والتنوير ٢٤/ ٢٣٨.

- وفي قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(١) عُدِي (أوحى) باللام لا بـ (إلى)، وإن كان المشهور تعديتها بـ (إلى)^(٢)، وللعلماء في ذلك أقوال:
- الأول: أن اللام بمعنى (إلى)^(٣)، «وإنما أوثرت على (إلى) لموافقة الفواصل»^(٤)، والعرب تضع اللام موضع (إلى) كثيراً^(٥).
- الثاني: أن اللام على أصلها، و(أوحى) يتعدى باللام تارة، وبـ (إلى) أخرى^(٦)، وإنما يتعدى باللام إذا كان بمعنى (أمر)؛ لأن أمر الله تعالى للأرض قول في المعنى، فكانه قيل: بأن ربك قال لها: حدثي أخبارك^(٧).
- الثالث: أن اللام على بابها من العلة^(٨)، والموحى إليه محذوف، وهو الملائكة^(٩)، والتقدير: «أوحى إلى ملائكته المصرفين أن تفعل في الأرض تلك الأفعال، واللام في (لها) للسبب، أي: من أجلها ومن حيث الأفعال فيها»^(١٠).
- ويظهر لي أن أولى هذه الأقوال هو الأول؛ لأن المعروف تعدي الفعل (أوحى) بـ (إلى)، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾^(١١)، ولعل إشار اللام على (إلى) في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾^(١٢)، لمراعاة الفواصل^(١٣).

(١) سورة الزلزلة، الآية ٥

(٢) ينظر البحر المحيط ٥٢٣/١٠.

(٣) ينظر المصدر السابق ٥٢٣/١٠، والتذييل ١٨٢/١١، والدر المصون ٧٦/١١، وفتح القدير ١٦٤٥.

(٤) الدر المصون ٧٦/١١.

(٥) ينظر جامع البيان ٢٩١/١٥، وفتح القدير ١٦٤٥.

(٦) ينظر البحر المحيط ٥٢٣/١٠، والدر المصون ٧٦/١١.

(٧) ينظر التذييل والتكميل ١٨٢/١١، وتمهيد القواعد ٢٩٣٢/٦.

(٨) ينظر البحر المحيط ٥٢٤/١٠، والدر المصون ٧٦/١١، وفتح القدير ١٦٤٥.

(٩) ينظر البحر المحيط ٥٢٤/١٠، وفتح القدير ١٦٤٥.

(١٠) البحر المحيط ٥٢٤/١٠.

(١١) سورة النحل، من الآية ٦٨.

(١٢) سورة الزلزلة، الآية ٥.

(١٣) ينظر روح المعاني ٣٠/٢١٠، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ٢/٢٨٨.

اسم الفاعل:

- إيثار (خاطئ) على (مخطئ):

- قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾^(١).

ذهب جمع من العلماء إلى أن الخاطئ هو الذي يأتي بالخطيئة عمداً، والمخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره^(٢)، يقال: خطئ خطأ إذا تعمد، وأخطأ إذا لم يكن عن عمد، ولهذا أوثر (خاطئين) على (مخطئين) في هذه الآية^(٣)، قال أبو حيان: «وخطأهم إياه بذلك استتزال لإحسانه واعتراف بما صدر منهم في حقه، وخاطئين من خطئ إذا تعمد، ومن أخطأ فقصده الصواب ولم يوفق له»^(٤).

وقيل: أخطأ وخطئ بمعنى واحد^(٥)، وإنما أوثر (خاطئين) على (مخطئين) لموافقة رؤوس الآي؛ لأن (خاطئين) أشبه بما قبلها^(٦).

والذي يظهر أن هناك فرقاً بين (خاطئين)، و(مخطئين)، فالخاطئ هو القاصد الذنب، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾^(٧).

- إيثار اسم المفعول على فعله:

- في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾^(٨) أوثر اسم المفعول على فعله؛ ليدل على ثبوت الجمع لذلك اليوم؛ لأن لفظ (مجموع) أبلغ

(١) سورة يوسف، من الآية ٩١

(٢) ينظر جمهرة اللغة ٢/١٠٥٥، ولسان العرب (فصل الخاء المعجمة) ١/٦٧، والبحر المحيط ٦/٣٢١، واللباب في علوم الكتاب ١١/٢٠٤.

(٣) ينظر البحر المحيط ٦/٣٢١، ومعالم التنزيل ٢/٥١٢، وحقائق الروح ١٤/١٢٣.

(٤) البحر المحيط ٦/٣٢١.

(٥) ينظر فتح القدير ٧١٢.

(٦) ينظر زاد المسير ٢/٤٦٩.

(٧) سورة الحاقة، من الآية ٣٧.

(٨) سورة هود، من الآية ١٠٣

من لفظ (يُجَمَّع)^(١)، قال الزمخشري: «فإن قلت: لأي فائدة أوتر اسم المفعول على فعله؟ قلت: لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنه يوم لا بد من أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس وأنهم لا ينفكون منه...»^(٢).

الصفة:

- إشار الوصف بـ (أخر) دون (أخرى) في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٣):
- في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ذكر العلماء أن (أخر) صفة لـ (أيام)^(٤)، وصفة الجمع الذي لا يعقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة، وأن يعامل جمع الإناث^(٥)، «وإنما أوتر هنا معاملته معاملة الجمع؛ لأنه لو جيء به مفرداً، فقليل: (عدّة من أيام أخرى)، لأوهم أنه وصف لـ (عدّة) فيفوت المقصود»^(٦). قال ابن عطية: «وجاء في الآية (أخر) ولم يجيء (أخرى)؛ لثلاثشكّل بأنها صفة للـ (عدّة) ...»^(٧).
- ومعنى ذلك أنه أوتر (أخر) على (أخرى) في هذه الآية؛ لأن (أخرى) «كان يُلبّس أن يكون صفة لقوله: (عدّة)، فلا يُدرى أهو وصف لـ (عدّة) أم لـ (أيام)، وذلك لخفاء الإعراب لكونه مقصوراً، بخلاف (أخر) فإنه نصّ في أنه صفة لـ (أيام) لاختلاف إعرابه مع إعراب (فَعِدَّة) ...»^(٨).

(١) ينظر الكشف ٤٩٧، والبحر المحيط ٦/٢٠٩، والتسهيل في علوم التنزيل ١/٣٧٨.

(٢) الكشف ٤٩٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٨٤.

(٤) ينظر آراؤهم في كتبهم على الترتيب: المحرر الوجيز ١/٢٥٢، وأمالى ابن الحاجب ١/١١٧، والبحر المحيط ٢/١٨٥، والدر المصون ٢/٢٧١، وشرح شذور الذهب ١/٥٨٩، والمقاصد الشافية ٥/٥٩٩.

(٥) ينظر أمالى ابن الحاجب ١/١١٧، والبحر المحيط ٢/١٨٥، والدر المصون ٢/٢٧١.

(٦) الدر المصون ٢/٢٧٢.

(٧) المحرر الوجيز ١/٢٥٢.

(٨) البحر المحيط ٢/١٨٥.

- إيثار الوصف بالمذكر في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(١):

جاء وصف (السماء) في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ بصيغة التذكير فقال: (منفطر)، مع أن (السماء) في اللغة من الأسماء المعتبرة مؤنثة في الشائع^(٢)، وللعلماء في ذلك أقوال، منها:

الأول: أن (السماء) تذكر وتؤنث، وهي هنا في وجه التذكير^(٣).

الثاني: أن هذا على النسب، أي: ذات انفطار، كقولهم: (امرأة مرضع) أي: ذات إرضاع، فجرى على طريق النسب^(٤).

الثالث: أن تأويلها بمعنى السقف، فذكر على هذا المعنى^(٥).

الرابع: أنها اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيقال: سماءة، واسم الجنس يذكر ويؤنث^(٦).

الخامس: أن (منفطر) صفة لخبر محذوف، والتقدير: السماء شيء منفطر^(٧).

ولعل إيثار التذكير في الآية عن الاستعمال الشائع في الكلام الفصيح في إجراء (السماء) على التأنيث إلى التذكير^(٨) «إيثاراً لتخفيف الوصف؛ لأنه لما جيء به بصيغة (منفعل) بحرفي زيادة، وهما الميم والنون كانت الكلمة معرضة للثقل إذا ألحق بها حرف زائد آخر ثالث، وهو هاء التأنيث فيحصل

(١) سورة المزمل، من الآية ١٨.

(٢) ينظر لسان العرب (فصل السين المهملة) ٣٩٨/١٤، وتاج العروس (سمو) ٣٨/٣٠١.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٣٨٩/٥، والدر المصون ٥٢٨/١٠، وزاد المسير ٣٩٤/٨.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣٨٩/٥، والكشاف ١١٥٢، والبحر المحيط ٣١٩/١٠، والدر المصون ٥٢٨/١٠، وزاد المسير ٣٩٤/٨.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٣٨٩/٥، والكشاف ١١٥٢، والبحر المحيط ٣١٩/١٠.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣١٩/١٠، والدر المصون ٥٢٨/١٠.

(٧) ينظر الكشاف ١١٥٢، والبحر المحيط ٣١٩/١٠.

(٨) ينظر التحرير والتنوير ٢٧٦/٢٩.

فيها ثقل يجنبه الكلام البالغ غاية الفصاحة؛ ألا ترى أنها لم تجرِ على التذكير في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(١) إذ ليس في الفعل إلا حرف مزيد واحد، وهو حرف النون؛ إذ لا اعتداد بهمزة الوصل؛ لأنها ساقطة في حالة الوصل، فجاءت بعدها تاء التأنيث^(٢).

- العطف:

- إيثار العطف بـ (ثم) دون الفاء:

- في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٣) أوثر عطف جملة (لا يجاورونك) بـ (ثم) دون الفاء^(٤)؛ للدلالة على تراخي انتفاء المجاورة عن الإغراء بهم تراخي رتبة^(٥)؛ لأن الجلاء ومفارقة جوار الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم من جميع ما أصيوا به^(٦)، «فتراخت حاله عن حال المعطوف عليه»^(٧).

ومعنى ذلك أن (ثم) للتفاوت الرتبي والدلالة على أن ما بعدها أبعد مما قبلها وأعظم وأشد عندهم^(٨).

(١) سورة الانفطار، الآية ١

(٢) التحرير والتنوير ٢٩/٢٧٦، ٢٧٧.

(٣) سورة الأحزاب، الآية ٦٠

(٤) ينظر الكشف ٨٦٥، والبحر المحيط ٨/٥٠٥، ومدارك التنزيل ٤٦/٣، وروح المعاني ١١/٢٦٦، والتحرير والتنوير ٢٢/١٠٩.

(٥) ينظر روح المعاني ١١/٢٦٦، والتحرير والتنوير ٢٢/١٠٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/١٠٢، ١٠٦.

(٦) ينظر الكشف ٨٦٥، وروح المعاني ١١/٢٦٦.

(٧) الكشف ٨٦٥.

(٨) ينظر حقائق الروح والريحان ٢٣/١٣٩.

ويبدو أنه من المعاني التي استعملت فيها (ثم) كثيراً في القرآن الكريم استبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له^(١)، كقوله تعالى: ﴿لَنُغَرِّبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢)، فإن الجلاء عن الأوطان ومفارقة الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم ما يصيبهم وأشدّه عندهم في المدينة^(٣).

- إيثار العطف بالفعل المضارع دون اسم الفاعل:

- في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٤) أوثر العطف بالفعل (يقبضن) على الاسم (قابضات)^(٥)، قال الزمخشري: «فإن قلت: لم قيل: (ويقبضن) ولم يقل: (وقابضات) قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى: أنهم صافات، ويكون منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح»^(٦).

وملخص هذا الكلام أن البسط هو أكثر أحوال الطير عند الطيران، فكأنه هو الثابت، فعبر عنه بالاسم الدال على الثبات، والقبض متجدد، فعبر عنه بالفعل الدال على تجدد قبض الأجنحة خلال الطيران^(٧).

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠٢/٢.

(٢) سورة الأحزاب، من الآية ٦٠.

(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠٢/٢.

(٤) سورة الملك، من الآية ١٩.

(٥) ينظر الكشف ١١٢٧، وشرح التسهيل ٣٨٣/٣، والبحر المحيط ٢٢٧/١٠، ٢٢٨، والدر المصون

٣٩١/١٠، وإرشاد العقل السليم ٨/٩، وفتح القدير ١٥١٣، والتحرير والتنوير ٣٩/٢٩.

(٦) الكشف ١١٢٧.

(٧) ينظر البحر المحيط ٢٢٨/١٠، والتحرير والتنوير ٣٩/٢٩.

قال أبو السعود: «(ويقبضن) ويضممنها إذا ضربن بها جنوبهن حيناً فحيناً للاستظهار به على التحرك، وهو السر في إشار (يقبضن) الدال على تجدد القبض تارة بعد تارة على (قابضات)»^(١).

وقيل: إن معنى (ويقبضن) قبضهن لأجنحتهن عند الوقوف من الطيران لا قبضها في حال الطيران^(٢).

وقال أبو البقاء العكبري: «(ويقبضن) معطوف على اسم الفاعل حملاً على المعنى: أي: يصففن ويقبضن، أي: صافات وقابضات»^(٣).

ولا حاجة إلى هذا التقدير: يصففن ويقبضن؛ لأن الموضع للاسم فلا نؤوله بالفعل^(٤). ويبدو أنه إنما جاز عطف الفعل على الاسم في هذه الآية الكريمة؛ لأن الفعل (يقبضن) مؤول بالاسم، والتقدير: قابضات^(٥)؛ وإنما كان الموضع للاسم؛ لأن (صافات) في الآية حال، والأصل في الحال أن يكون اسماً مفرداً، ف (يقبضن) مؤول بـ (قابضات)^(٦).

البذل:

- إشار (مَنْ) بدلاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ﴾:
- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٧) إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون^(٨) مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(٩).

(١) إرشاد العقل السليم ٨/٩.

(٢) ينظر فتح القدير ١٥١٣.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٥١١.

(٤) ينظر اللباب في علوم الكتاب ٢٥١/١٩.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٨٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٣٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٥١٦.

(٦) ينظر توضيح المقاصد ٢/١٠٣٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٥١٥، ٣٥١٦.

(٧) سورة النحل، الآيات ١٠٤ - ١٠٦.

أجاز العلماء في (مَنْ) من قوله تعالى: (من كفر بالله) في هذه الآية أوجه:

أحدها: أن تكون (مَنْ) بدلاً من (الذين لا يؤمنون)، أي: إنها يفترى الكذب مَنْ كفر من بعد إيمانه، واستثنى منهم المكره فلا يدخل تحت حكم الافتراء، ويكون قوله: (وأولئك هم الكاذبون) جملة معترضة بين البدل والمبدل منه^(١)، قال الزمخشري: «(من كفر) بدل من (الذين لا يؤمنون بآيات الله) على أن يجعل (وأولئك هم الكاذبون) اعتراضاً بين البدل والمبدل منه، والمعنى: إنها يفترى الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه»^(٢).

الثاني: أن تكون (مَنْ) بدلاً من (الكاذبون)^(٣)، أي: «وأولئك هم من كفر بالله من بعد إيمانه»^(٤).

الثالث: أن تكون بدلاً من (أولئك)^(٥)، أي: «من كفر بالله من بعد إيمانه هم الكاذبون»^(٦).

الرابع: أن تكون منصوبة على الذم^(٧).

الخامس: أن تكون شرطية مبتدأ، وجوابها مقدر تقديره: من كفر بالله فعليهم غضب إلا من أكره ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب؛ لأن جواب (مَنْ) شرح) دال عليه^(٨).

(١) ينظر الكشف ٥٨٥، والبحر المحيط ٥٩٩/٦، والدر المصون ٢٨٨/٧، وفتح القدير ٨٠٣.

(٢) الكشف ٥٨٥.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢١٩/٣، والكشف ٥٨٥، والبحر المحيط ٥٩٩/٦، والدر المصون ٢٨٨/٧، وفتح القدير ٨٠٣.

(٤) الكشف ٥٨٥.

(٥) ينظر الكشف ٥٨٥، والبحر المحيط ٥٩٩/٦، والدر المصون ٢٨٨/٧، وفتح القدير ٨٠٣.

(٦) الكشف ٥٨٥.

(٧) ينظر الكشف ٥٨٥، والبحر المحيط ٥٩٩/٦، والدر المصون ٢٨٩/٧، وفتح القدير ٨٠٣.

(٨) ينظر الكشف ٥٨٥، والبحر المحيط ٥٩٩/٦، والدر المصون ٢٨٩/٧.

قال الألوسي: «كون (من) شرطية مبتدأ وجه ظاهر السداد إلا أن الذي حمل جار الله على إشار كون (مَنْ) بدلاً طلب الملاءمة بين أجزاء النظم الكريم، لا أن يكون ابتداء بيان حكم، ولا يخفى ما في العذر من الوهن»^(١).

وقد ضعف أبو حيان الأوجه الثلاثة الأولى بأن «الأول يقتضي أنه لا يفترى الكذب إلا من كفر بالله من بعد إيمانه، والوجود يقتضي أن من يفترى الكذب هو الذي لا يؤمن، وسواء كان ممن كفر بعد الإيمان أنه كان ممن لا يؤمن قط، بل من لم يؤمن قط هم الأكثرون المفترون الكذب». ثم قال: «وأما الثاني فيؤول المعنى إلى ذلك؛ إذ التقدير: وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم من كفر بالله من بعد إيمانه، والذين لا يؤمنون هم المفترون. وأما الثالث فكذلك؛ إذ التقدير: أن المشار إليهم هم من كفر بالله من بعد إيمانه، مخير عنهم بأنهم هم الكاذبون»^(٢).

ولعل أولى الأقوال هو أن تكون (مَنْ) شرطية مبتدأ والجواب محذوف كما سبق؛ لأن «الذي تقتضيه فصاحة الكلام جعل الجمل كلها مستقلة لا ترتبط بما قبلها من حيث الإعراب بل من حيث المعنى»^(٣).

الممنوع من الصرف:

- ترك الصرف في (طوى):

- اختلفت القراء في قراءة (طوى) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾^(٥)، على قولين:

(١) روح المعاني ٢٣٦/١٤.

(٢) البحر المحيط ٥٩٩/٦.

(٣) المصدر السابق ٥٩٩/٦.

(٤) سورة طه، من الآية ١٢.

(٥) سورة النازعات، الآية ١٦.

الأول: (طوى) بضم الطاء وترك التنوين^(١)، وحجتهم أنهم جعلوه اسم البلدة أو البقعة التي بها الوادي^(٢)، كما قال حسان رضي الله عنه:

نَصَرُوا نَبِيَّهْم وَشَدُّوا أَزْرَهُ بَحْنِينَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ^(٣)

فلم يصرف (حنين)؛ لأنه جعله اسماً للبلدة لا للوادي^(٤)، فكذلك (طوى) في قراءة من ترك التنوين^(٥)، ويجوز أن يكون (طوى) معدولاً إلى (فعل)^(٦)، وإن لم يُعرف اللفظ المعدول عنه، وجعله كعمر وزفر^(٧). كما يجوز أيضاً أن يكون اسماً أعجمياً، فمنعه الصرف للعلمية والعجمة^(٨).

الثاني: (طوى) بالتنوين^(٩)، وحجتهم أنهم جعلوه اسماً للوادي^(١٠)، وجعلوه نكرة^(١١).

قال مكّي القيسي: «والقراءتان حسنتان غير أني أؤثر ترك الصرف؛ لأن الحرمين وأبا عمرو عليه...»^(١٢).

- (١) هي قراءة الحرمين وأبي عمرو. ينظر الكشف في وجوه القراءات ٩٦/٢، والبحر المحيط ٣١٦/٧، والدر المصون ١٧/٨، وحجة القراءات ٤٥١.
- (٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٦/٢، وجامع البيان ٢٨٢/١٨، والكشف في وجوه القراءات ٩٦/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٧٥/١١، والبحر المحيط ٣١٦/٧، والدر المصون ١٧/٨.
- (٣) ديوانه ١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، وجامع البيان ٢٨٢/١٨، والمحزر الوجيز ١٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠٠/٨، والبحر المحيط ٣٩٢/٥.
- (٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، وجامع البيان ٢٨٢/١٨.
- (٥) ينظر جامع البيان ٢٨٢/١٨.
- (٦) ينظر الكشف في وجوه القراءات ٩٦/٢، والبحر المحيط ٣١٦/٧، والدر المصون ١٧/٨.
- (٧) الدر المصون ١٧/٨.
- (٨) ينظر البحر المحيط ٣١٦/٧، والدر المصون ١٧/٨.
- (٩) هي قراءة الكوفيين وابن عامر. ينظر جامع البيان ٢٨٢/١٨، والنشر ٣١٩/٢، والبحر المحيط ٣١٦/٧، والدر المصون ١٧/٨.
- (١٠) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٦٦/٢، وجامع البيان ٢٨٢/١٨، والكشف في وجوه القراءات ٩٦/٢، والدر المصون ١٧/٨.
- (١١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٧٥/١١.
- (١٢) الكشف في وجوه القراءات ٩٦/٢.

وقد ذكر الطبري أن قراءة التنوين أولى بالصواب؛ وعلل ذلك بأنه إن يكن (طوى) اسماً للوادي فحظه التنوين؛ لأنه اسم ذكر لا مؤنث، وأن لام الفعل منه ياء، فزاده ذلك خفة كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾^(١)؛ إذ (حنين) اسم وادٍ، والوادي مذكر^(٢).

إعراب الفعل:

- رفع الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي:

ذكر النحويون أن الفعل المضارع ينصب بـ (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب محضين^(٣).

ومما خرج عن هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^(٤)، إذ لم ينصب الفعل المضارع بأن المضمرة الواقعة بعد فاء السببية المسبوقة بنفي، بل رُفِعَ بالعطف على (يؤذن)^(٥).

فرأى الفراء^(٦)، وابن عطية^(٧) أنه أوتر الرفع على نصب ما بعد الفاء بـ (أن) مضمرة؛ لتناسب رؤوس الآي، والوجهان جائزان.

قال الفراء: «نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها، واختير ذلك لأن الآيات بالنون، فلو قيل: (فيعتذروا) لم يوافق الآيات، وقد قال الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٨)، بالنصب، وكلُّ صواب»^(٩).

(١) سورة التوبة، من الآية ٢٥

(٢) ينظر جامع البيان ٢٨٢/١٨.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٣٨/٤، وشرح شذور الذهب ٣٨٧ - ٣٨٩، وشرح التصريح ٣٧١/٢، ٣٧٥.

(٤) سورة المرسلات، الآية ٣٦.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣، والمححر الوجيز ٤٢٠/٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦٦/١٩، والبحر المحيط ٣٧٩/١٠.

(٦) ينظر معاني القرآن ٢٢٦/٣.

(٧) ينظر المححر الوجيز ٤٢٠/٥.

(٨) سورة فاطر، من الآية ٣٦.

(٩) معاني القرآن ٢٢٦/٣.

وقال ابن عطية: «وقوله: (فيعتذرون) معطوف على (يؤذن)، ولم ينصب في جواب النفي؛ لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان»^(١).

ومعنى ذلك أنه يجوز في الفعل (يعتذرون) وجهان:

الأول: النصب لوقوعه في جواب النفي، والمعنى: لو أذن لهم لاعتذروا^(٢).

الثاني: الرفع بالعطف على الفعل (يؤذن)^(٣)، والمعنى: ليس يؤذن لهم ولا يعتذرون^(٤)، ولكن أوتر الرفع على نصب ما بعد الفاء بـ (أن)؛ لما فيه من غرض زائد وهو مناسبة رؤوس الآي.

- إيثار رفع الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط بـ (ثم):

إذا عطف على جواب الشرط بالواو أو الفاء جاز في المعطوف الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ (أن) مضمرة^(٥)، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٦)، حيث قرئ (فيغفر) بالأوجه الثلاثة^(٧).

أما إذا عطف الفعل على جواب الشرط بغير الفاء أو الواو من حروف العطف، فالأصل في المعطوف الجزم، وأما الرفع فعلى الاستئناف^(٨).

(١) المحرر الوجيز ٥/٤٢٠.

(٢) ينظر علل النحو ٤٣١.

(٣) معاني القرآن للقراء ٣/٢٢٦، والمحرر الوجيز ٥/٤٢٠.

(٤) ينظر علل النحو ٤٣١.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٦/١٥٣.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٨٤.

(٧) قرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل (فيغفر) بالرفع، وقرأ باقي السبعة (فيغفر) بالجزم. ينظر السبعة ١٩٥، والمحرر الوجيز ١/٣٩٠، والبحر المحيط ٢/٧٥٢، والنشر ٢/٢٣٧. وتنتظر قراءة النصب - وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوه - في المحرر الوجيز ١/٣٩٠، والبحر المحيط ٢/٧٥٢، والكامل في القراءات العشر ٥١٣.

(٨) ينظر المفصل ٣٤١، والمقاصد الشافية ٦/١٥٥، ١٥٦.

وَمَا خَرَجَ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُولَوْكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾^(١)، إذ لم يجزم على جواب الشرط (يولوكم)، بل رُفِعَ على الاستئناف، فقد ذهب جمع من العلماء إلى أن وجه إظهار رفع الفعل المضارع (لا ينصرون)، ولم يجزم على جواب الشرط (يولوكم)؛ لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقاً، سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، فلو عُطِفَ على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم لنا، وهم غير منصوريين مطلقاً^(٢).

وقيل: إن المعطوف على جواب الشرط لا يجوز جزمه البتة؛ لأن المعطوف على الجواب جواب، وجواب الشرط يقع عقيب الشروط، و(ثم) تقتضي التراخي فكيف يُتَصَوَّر وقوعه بعد الشرط؟ فلذلك لم يجزم مع (ثم)^(٣).

ولعل الأول - وهو جواز الجزم - أصح؛ لأن الجزم جاء في القرآن الكريم، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(٤)، ف (لا يكونوا) مجزوم بالعطف على (يستبدل) الواقع جواباً للشرط، و(ثم) هنا للتراخي^(٥)، فأوثر رفع الفعل (لا ينصرون) على جزمه كما سبق؛ لأن النصر منفي عنهم مطلقاً، سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، فلم يكن للتعليق بالشرط وجه، فُرفِعَ بالاستئناف، ويزاد أن الفعل (لا ينصرون) «وقع في آخر الفاصلة التي جرت أخواتها على حرف الواو والنون، فلو أوثر جزم الفعل لأزيلت النون فاختلت الفاصلة»^(٦).

(١) سورة آل عمران، الآية ١١١.

(٢) ينظر الكشف ١٨٩، والبحر المحيط ٣/ ٣٠٤، والدر المصون ٣/ ٣٥٢، والتحرير والتنوير ١٤٠، ١٣٩/ ٢٦.

(٣) ينظر البحر المحيط ٣/ ٣٠٤، والدر المصون ٣/ ٣٥٢.

(٤) سورة محمد، الآية ٣٨.

(٥) ينظر البحر المحيط ٣/ ٣٠٤، والدر المصون ٣/ ٣٥٢.

(٦) التحرير والتنوير ١٤٠ / ٢٦.

- عوامل الجزم:

- إيثار (إن) على (إذا):

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(١) أوثر استعمال (إن) التي للشك على (إذا)، والحال يقتضي (إذا) الذي للوجوب^(٢)، وللعلماء في ذلك أقوال:

الأول: أن يساق القول معهم على حسابهم وطمعهم، فإنهم كانوا بعد غير جازمين بالعجز عن المعارضة؛ لاتكالمهم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام.
الثاني: أن يتهكم بهم كما يقول القائل: إن غلبتك لم أبق عليك، وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه تهكماً به^(٣).

قال أبو السعود: «فتدبروا إيثار كلمة (إن) المفيدة للشك على (إذا) مع تحقق الجزم بعدم فعلهم مجارةً معهم بحسب حسابهم قبل التجربة أو التهكم بهم»^(٤).
الثالث: أن (إن) في الآية بمعنى (إذا)، أي: وإذ كنتم في ريب^(٥)؛ لأن (إن) الشرطية مفيدة للشك، فلا يجوز أن تكون هنا الشرطية؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك^(٦).

والذي يبدو أن (إن) الشرطية قد يرد بعدها المتيقن قليلاً، لأمور، منها: التوبيخ أو التغليب، ومن ذلك (إن) في هذه الآية الكريمة؛ إذ يحتمل أن يكون التوبيخ على الريبة لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها، ويحتمل أن يكون

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٣

(٢) ينظر الكشف ٦٠، ٦١، وأنوار التنزيل ٥٨/١، والبحر المحيط ١٧٣/١، وإرشاد العقل السليم ٦٧/١.

(٣) ينظر الكشف ٦٠، ٦١، ومفاتيح الغيب ٣٥٢/٢، وأنوار التنزيل ٥٨/١، والبحر المحيط ١٧٣/١، وإرشاد العقل السليم ٦٧/١.

(٤) إرشاد العقل السليم ٦٧/١.

(٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢/٢، ٥٣، وتمهيد القواعد ٤٤١٨/٩.

(٦) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٥٣/٢.

لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، فإنه كان منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً^(١).

باب (لو):

- إثارة الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو):
- في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٢) اختلف العلماء في تحديد جواب (لو)، وذلك على قولين:
القول الأول: أن جواب (لو) هو الجملة الاسمية (لمثوبة من عند الله)^(٣)، واللام هي الداخلة في جواب (لو)^(٤).
- القول الثاني: أن جواب (لو) محذوف، تقديره: لأثيبوا^(٥)؛ لأن (لمثوبة من عند الله خير) جملة اسمية، وهي لا تقع جواباً لـ (لو)^(٦)، فتكون جواب قسم محذوف، أي: والله لمثوبة من عند الله خير^(٧)، واللام في (لمثوبة) لام الابتداء^(٨).
- والقول الأول اختيار الزمخشري، حيث قال: «أو ثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو) .. لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها ..»^(٩).

(١) ينظر تمهيد القواعد ٤٤١٨/٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٠٣.

(٣) ينظر الكشف ٩٠، والبحر المحيط ٥٣٦/١، والدر المصون ٤٩/٢، والتحرير والتنوير ٦٤٨/١.

(٤) ينظر البحر المحيط ٥٣٦/١، والتحرير والتنوير ٦٤٨/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٤٩/١، والكشاف ٩٠، والبحر المحيط ٥٣٦/١، والدر المصون ٤٩/٢،

والتحرير والتنوير ٦٤٨/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٥٧/٢.

(٦) ينظر البحر المحيط ٥٣٦/١، تمهيد القواعد ٤٤٤٩/٩.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٦٤/٢، وتمهيد القواعد ٤٤٤٩/٩، ودراسات لأسلوب القرآن

الكريم ٦٤٣/٢.

(٨) ينظر البحر المحيط ٥٣٦/١، وتمهيد القواعد ٢٣٣/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٥٧/٢.

(٩) (الكشاف ٩٠).

وخالفه أبو حيان بأنه لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ (لو)، إنما جاء هذا في المختلف في تحريمه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل^(١).

ويترجح عندي أن تكون الجملة الاسمية (المثوبة من عند الله خير) جواب (لو)، فإنها مقترنة باللام التي يكثر اقتران جواب (لو) المثبت بها، ولما كان المقام يقتضي حصول المثوبة وثباتها وثبات الخيرية لها ليحصل مجموع معانٍ أوثرت الجملة الاسمية الدالة على الثبوت^(٢).

العدد:

- إثبات الليالي على الأيام:
- في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣) جرى العدد (عشراً) على التأنيث، مع أن المراد عشرة أيام^(٤)، وفي تحريج ذلك أوجه، منها:
- الأول: أن المراد عشر ليالٍ مع أيامها^(٥)، «وإنما أوثرت الليالي على الأيام في التاريخ، لسبقها»^(٦).
- الثاني: إنما أنث العشر؛ لأن المراد به المدة، والمعنى: عشر مدد، وتلك المدة كل منها يوم وليلة^(٧).

-
- (١) ينظر البحر المحيط ٥٣٦/١.
 - (٢) ينظر التحرير والتنوير ٦٤٨/١.
 - (٣) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤.
 - (٤) ينظر شرح الكتاب ٤٩٩/٤، ومفاتيح الغيب ٤٦٦/٦.
 - (٥) ينظر شرح الكتاب ٤٩٩/٤، والمحزر الوجيز ٣١٤/١، والبحر المحيط ٥١٦/٢، ٥١٧، والدر المصون ٤٧٩/٢، واللباب في علوم الكتاب ١٩١/٤، والتحرير والتنوير ٤٤٢/٢.
 - (٦) الدر المصون ٤٧٩/٢.
 - (٧) ينظر مفاتيح الغيب ٤٦٦/٦، والجامع لأحكام القرآن ١٨٦/٣، والدر المصون ٤٧٩/٢، واللباب في علوم الكتاب ١٩١/٤.

الثالث: أن المعدود مذكّر، وهو الأيام، وإنما حذفت التاء؛ لأن المعدود المذكر إذا حُذِفَ لفظاً جاز في العدد الوجهان: ذكر التاء وحذفها^(١)، جاء في الحديث: (ثم أتبعه ستاً من شوال)^(٢)، قال الكسائي: «صمنا من الشهر خمساً»^(٣)، وإذا ذُكِرَ وجب لحاق التاء في عدده، قالوا: (صمنا خمسة أيام)^(٤).

ولعل أولى الأقوال هو الثالث، فلا يحتاج إلى تأويل (عشر) بأنها ليالٍ لأجل حذف التاء، ولا إلى تأويلها بالمدد، بل يجوز في المعدود المذكر إذا حذف وجهان: ذكر التاء وحذفها، «فجاء قوله: (عشراً) على أحد الجائزين، وحسنه هنا أنه مقطع كلام فهو شبيه بالفواصل كما حسن قوله: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾»^(٥) كونه فاصلة، فلذلك اختير مجيء هذا على أحد الجائزين^(٦).

جمع التكسير:

- إِيْثَار (شهداء) على (أشهاد):

- في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٧) أوثر (شهداء) على (أشهاد)^(٨)، قال ابن مالك:

«ومثل إِيْثَار (قروء) على (أقراء) لخروجه عن القياس إِيْثَار (شهداء) على (أشهاد) في: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾؛ لأن واحد (شهداء) إما (شهيد) وإما (شاهد)، ولكل واحد منهما نصيب في (أفعال) كـ (شريف وأشراف)،

- (١) ينظر البحر المحيط ٥١٧/٢، والدر المصون ٤٧٩/٢، ٤٨٠، واللباب في علوم الكتاب ١٩١/٤.
- (٢) الحديث في صحيح مسلم رقم ٢٠٤، ١١٦٤، ٨٢٢/٢.
- (٣) ينظر البحر المحيط ٥١٧/٢، والدر المصون ٤٧٩/٢، ٤٨٠، واللباب في علوم الكتاب ١٩١/٤.
- (٤) ينظر البحر المحيط ٥١٧/٢، واللباب في علوم الكتاب ١٩١/٤.
- (٥) سورة طه، من الآية ١٠٣.
- (٦) البحر المحيط ٥١٧/٢.
- (٧) سورة النور، من الآية ١٣.
- (٨) ينظر شرح التسهيل ٣٩٦، ٣٩٧، والتذيل ٢٨٩/٩، والمقاصد الشافية ٢٥٠/٦، وتمهيد القواعد ٢٤١١/٥.

و(صاحب وأصحاب)، فُعِدِل (شَهِيد) عن (أفعال) إلى (فَعَلَاء) كما عدل عن (أقراء) إلى (قروء)»^(١).

ويبدو لي أنه إن كان للمعدود جمعان - ك (شهداء) في الآية - أحدهما: جمع قلة، والثاني: جمع كثرة، فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، والإتيان بجمع الكثرة قليل^(٢)، وإنما أوثر (شهداء) على (أشهاد)؛ لأن (أفعال) جمعٌ للأسماء الثلاثية، كجمل وأجمال، وقُفْل وأقفال^(٣) وواحد (أشهاد) - كما سبق - (شَهِيد) أو (شاهد)، وجمع مثلها على (أفعال) شاذ، لذلك أوثر (شهداء) على (أشهاد)^(٤).

- إيثار (حَجَج) على (حِجَّات) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّانِي حَجَجٍ﴾^(٥)

- في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ﴾ أوثر (حَجَج) على (حِجَّات)^(٦)، إذ كان حقُّ (ثماني) أن يميّز بجمع القلة، ومن جموع القلة جمع التصحيح^(٧)، قال ابن مالك: «وقد يؤثر ما يائل (مفاعل) من أمثلة الكثرة على جمع التصحيح دون مجاز يقصد مشاكلته، نحو: ﴿ثُمَّانِي حَجَجٍ﴾»^(٨)^(٩).

ويظهر لي أنه يجوز أن يكون هذا من باب الاتساع، ووقوع أحد الجمعين موقع الآخر على سبيل المجاز^(١٠)؛ إذ كان حقُّ (ثماني) أن يميز بأقل الجمع؛ لأن (ثماني) من أقل العدد^(١١).

(١) شرح التسهيل ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٢٤٩/٦، ٢٥٠.

(٣) ينظر جامع الدروس العربية ١٩٤.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٢٥٠/٦، وتمهيد القواعد ٢٤١١/٥.

(٥) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٦) ينظر شرح التسهيل ٣٩٦/٢، والبحر المحيط ٦٥٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٤١٣/٥.

(٧) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٠، ٣٢١، والهمع ٣٤٨/٢.

(٨) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٩) شرح التسهيل ٣٩٦/٢.

(١٠) ينظر البحر المحيط ٦٥٥/٢.

(١١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٠، ٣٢١، والبحر المحيط ٦٥٥/٢، والهمع ٣٤٨/٢.

- وفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ﴾^(١) أوثر (سنابل) على (سنبلات)^(٢)، قال أبو حيان: جمع التكسير إن كان من باب (مفاعل) «أوثر على جمع التصحيح نحو: ﴿سَنَعَ سَنَابِلَ﴾^(٣)، ﴿سَنَعَ طَرَائِقَ﴾^(٤)...»^(٥).
وقال أيضاً: «فإن قلت: كيف جاء ﴿وَسَنَعَ سُبُلَاتٍ خُضِرَ﴾^(٦)، وجاء ﴿سَنَعَ سَنَابِلَ﴾^(٧)؟

فالجواب.. أنه يؤثر جمع التصحيح إذا جاور ما أهمل فيه (مفاعل)، وهذا معطوف على (سبع بقرات)^(٨).

ويبدو لي أنه يجوز أن يكون هذا من باب الاتساع، ووقوع أحد الجمعين موقع الآخر على سبيل المجاز؛ إذ كان حق (سبع) أن يميز بأقل الجمع؛ لأن السبع من أقل العدد^(٩).

- إشار (قروء) على (أقراء) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾:

- في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١٠) أوثر (قروء) مع وجود (أقراء)^(١١)، قال الزمخشري: «فإن قلت: لم جاء المميز

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٦١

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/٦٥٥، ٦٥٦، والارتشاف ٢/٧٤٨، والدر المصون ٢/٥٨٠، ٥٨١، وتمهيد القواعد ٥/٢٤١٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٦١

(٤) سورة المؤمنون، من الآية ١٧

(٥) الارتشاف ٢/٧٤٨.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٤٣

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٦١

(٨) التذيل والتكميل ٩/٢٨٩.

(٩) ينظر البحر المحيط ٢/٣٠٤.

(١٠) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨

(١١) ينظر الكشف ١٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٩٥، وتمهيد القواعد ٩/٤٧٥٤.

على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؟ قلت: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية.. ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل..»^(١).

وقيل: وُضِعَ بمعنى الكثرة؛ لأن كل مطلقة تربص ثلاثة قروء، فصارت كثيرة بهذا الاعتبار^(٢).

وذهب بعض العلماء إلى أنه أوثر (قروء) على (أقراء)؛ لأن (قروء) جمع (قَرء) بفتح القاف، فلو جاء على (أقراء) لجاء على غير القياس؛ لأن أفعالاً لا يطرُد في (فَعْل) بفتح القاف^(٣).

وأجاز المبرد أن يكون التقدير (ثلاثة من القروء)، فحذف (من)، وأجاز: ثلاثة حمير وثلاثة كلاب، أي: ثلاثة من حمير ومن كلاب^(٤).

وقد ردَّ ابن مالك قول المبرد بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصص على جمع القلة معنى؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يقدر بـ (من)، فكان يقال: ثلاثة فلوس، وثلاث دور، على تقدير: ثلاثة من الفلوس، وثلاث من الدور^(٥).

والذي يظهر لي أنه أوثر (قروء) على (أقراء) لما يأتي:

- أن ذلك من باب التوسع في وضع جمع الكثرة مكان جمع القلة^(٦)، قال أبو حيان: «وقد يكثر استعمال أحد الجمعين، فيكون ذلك سبباً للإتيان به في موضع الآخر ويبقى الآخر قريباً من المهمل نحو شسوع»^(٧).

(١) الكشف ١٣٢.

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٥٦/٢.

(٣) ينظر المصدر السابق ٤٥٦/٢، والتذيل ٢٨٩/٩، والدر المصون ٤٣٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٤١١/٥.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٨/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٩٧/٢، والمقاصد الشافية ٢٥٢/٦، وتمهيد القواعد ٢٤١١/٥.

(٦) ينظر الكشف ١٣٢، والبحر المحيط ٤٥٦/٢.

(٧) البحر المحيط ٤٥٦/٢.

- أنه استعمل بلفظ الكثرة في هذه الآية الكريمة اتكالا على وجود القرينة، وهي هنا ثلاثة^(١)، «ففهم من الثلاثة القلة»^(٢).

التذكير والتأنيث:

- خولف أصل التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث في مواضع منها:
- إشار تذكير (الأنعام) من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٣):
- في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۚ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ أوتر تذكير (الأنعام)^(٤)، فأعاد الضمير إليها في: (مما في بطونه) بالتذكير، وقد ذكر النحويون وجوهاً:

الأول: أن الأنعام لفظه لفظ جمع، وهو اسم للجنس يذكر ويؤنث، يقال: هو الأنعام، وهي الأنعام^(٥).

الثاني: أن المعنى: مما في بطون ما ذكرنا، فهو عائد على المذكور^(٦)، قيل: وهذا شائع في القرآن الكريم، مثل

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾^(٧)، أي: هذا الشيء الطالع^(٨).

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٣٩٥، وتمهيد القواعد ٩/٤٧٥٤.

(٢) تمهيد القواعد ٩/٤٧٥٤.

(٣) سورة النحل، من الآية ٦٦.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٢٩، والمحزر الوجيز ٣/٤٠٥، ومفاتيح الغيب ٢٠/٢٣٢، والبحر المحيط ٦/٥٥٤.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٠٩، والتفسير البسيط ١٣/١٠٨، ومفاتيح الغيب ٢٠/٢٣٢.

(٦) ينظر المحزر الوجيز ٣/٤٠٥، ومفاتيح الغيب ٢٠/٢٣٢، والبحر المحيط ٦/٥٥٤.

(٧) سورة الأنعام، من الآية ٧٨.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب ٢٠/٢٣٢، والبحر المحيط ٦/٥٥٤.

الثالث: أن الضمير عائد على البعض، وهي الإناث؛ لأن الذكور لا ألبان لها، فكان العبرة في بعض الأنعام^(١).

الرابع: أن (النَّعْمَ والأنعام) شيء واحد، فرجع التذكير إلى معنى النعم؛ إذ كان يؤدي عن معنى الأنعام^(٢)، قال الفراء: «وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها؛ لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع...»^(٣).

ولعل أولى الأقوال هو الأول، فلذلك قال هنا: ﴿فِي بُطُونِهِ﴾^(٤)، وفي سورة المؤمنون: ﴿فِي بُطُونِهَا﴾^{(٥)(٦)}.

- وفي قوله تعالى: ﴿لَتَأْكُلَنَّ أَكْلَهَا﴾^(٧)، ولم يقل: آتتا، فحمل على اللفظ؛ لأن (كلتا) لفظه لفظ مفرد، ولو قيل: آتتا على المعنى لجاز^(٨).

قال الأخفش: «لم يقل: (آتتا)؛ لأنه جعل ذلك لقوله: (كلتا) في اللفظ، ولو جعله على معنى قوله: (كلتا) لقال: آتتا»^(٩).

- وجاء (ينال) في قوله تعالى: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾^(١٠) بالياء - كما في الآية - وخُرج ذلك على إرادة تذكير الجمع^(١١)، وقُرئ

(١) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٤٠٥، والبحر المحيط ٦/ ٥٥٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩، والتفسير البسيط ١٣/ ١٠٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٩.

(٤) سورة النحل، الآية ٦٦.

(٥) سورة المؤمنون من الآية ٢١.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠٩، والتفسير البسيط ١٣/ ١٠٨، ومفاتيح الغيب ٢٠/ ٢٣٢.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٣٣.

(٨) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٨٥.

(٩) معاني القرآن ٢/ ٤٣٠.

(١٠) سورة الحج، من الآية ٣٧.

(١١) ينظر معاني القراءات ٢/ ١٨١.

(تنال) بالتاء^(١)، وَخُرِّجَ على إرادة تأنيث الجمع^(٢)، قال الفراء: «ومما أثاروا فيه التذكير قوله: (لن ينال الله لحومها)^(٣)»^(٤).

والذي يبدو أن تأنيث الجمع تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى؛ فتأنيثه غير حقيقي؛ لأنه يصير بمعنى الجماعة، فلذلك إذا أُسْنِدَ إلى الجمع فعلٌ جاز في فعله التذكير والتأنيث - كما سبق - فالتذكير على إرادة الجمع، والتأنيث على إرادة الجماعة^(٥).

- وفي قوله تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٦) أوثر تذكير (نخل)^(٧) قال الزمخشري: «وذكر صفة (نخل) على اللفظ، ولو حملها على المعنى لآثت كما قال تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾»^(٨)^(٩).

وقال أبو حيان: «والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث، وإنما ذكر هنا لمناسبة الفواصل...»^(١٠).

ومعنى ذلك أن أواخر الآيات في سورة القمر تقتضي التذكير، لقوله: (مستمر، منهمر، منتشر)^(١١).

(١) قرأ الجمهور (ينال) بالياء، وقرأ يعقوب (تنال) بالتاء. ينظر معاني القراءات ١٨١/٢، والمبسوط في القراءات العشر ٣٠٧، والتحرير والتنوير ٣٦٩/١٧. وهي أيضا - (تنال) - قراءة الأعرج ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وغيرهم، في المبسوط في القراءات العشر ٣٠٧.

(٢) ينظر معاني القراءات ١٨١/٢.

(٣) سورة الحج، من الآية ٣٧

(٤) معاني القرآن ١/٣٧٩.

(٥) ينظر شرح المفصل ٣/٣٧٦.

(٦) سورة القمر، من الآية ٢٠.

(٧) ينظر جامع البيان ٢/٢١٠، ومفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤، ٣٠٥، والبحر المحيط ١٠/٤٢، والدر المصون ١٠/٤٢٥، ٤٢٦، وتفسير ابن عثيمين ١/٢٧٦.

(٨) سورة الحاقة، من الآية ٧.

(٩) الكشف ١٠٦٦.

(١٠) البحر المحيط ١٠/٤٢.

(١١) ينظر مفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٢٥٨.

وقيل: إن النخل لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى الجمع، كالنمل، فيقال: نخل منقعر ومنقعرة ومنقعرات، ونخل باسق وباسقة وباسقات^(١)، فإذا قيل: منقعر أو باسق فبالنظر إلى اللفظ^(٢)، ولو حمل على المعنى لأنث^(٣).

ويظهر أن اسم الجنس تأنيثه غير حقيقي^(٤)، فيجوز فيه التذكير على معنى الجنس، ويجوز فيه التأنيث على معنى الجماعة^(٥)، قال ابن يعيش: «فإذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأنه جنس مع الأفراد، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٦)»^(٧).

- وفي قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۖ فَمِنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾^(٨) جاء ضمير (التذكرة) مذكراً، فقال: (ذكره) ولم يقل: (ذكرها)، وللعلماء في ذلك أقوال:

الأول: أن الضمير يعود على القرآن^(٩)، وتأنيث الضمير في (إنها تذكرة) لتأنيث الخبر^(١٠).

الثاني: أن الضمير يعود على العتاب، وتأنيث الضمير في (إنها تذكرة) لتأنيث الخبر^(١١).

الثالث: أن التذكرة هي الذكر، فلذلك أتى بالضمير مذكراً^(١٢).

(١) ينظر المصدران السابقان.

(٢) ينظر الكشف ١٠٦٦، ومفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٢٥٨.

(٣) ينظر الكشف ١٠٦٦، ومفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، والجامع لأحكام القرآن ١٧/١٣٧، والدر المصون ٢/٢٠٨.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٢/٥٩٢، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٨.

(٥) ينظر شرح المفصل ٣/٣٨٢، والبرهان في علوم القرآن ٣/٣٦٨.

(٦) سورة الحاقة، من الآية ٧.

(٧) شرح المفصل ٣/٣٨٢.

(٨) سورة عبس، الآيتان ١١، ١٢.

(٩) ينظر أنوار التنزيل ٥/٢٨٧، وبحر العلوم ٣/٥٢٥، وزاد المسير ٨/٤١٤، وفتح القدير ١٥٨٦.

(١٠) ينظر فتح القدير ١٥٨٦.

(١١) ينظر أنوار التنزيل ٥/٢٨٧.

(١٢) ينظر البحر المحيط ١٠/٤٠٨، وفتح القدير ١٥٨٦.

الرابع: أن المعنى: فمن شاء ذكر هذا الشيء^(١).

الخامس: أن الضمير يعود على معنى التذكرة وهو الوعظ والتذكير، لا إلى لفظها^(٢).

- جاء (تبيض)، و(تسود) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٣) بالتاء - كما في الآية

- وَخُرِّجَ ذَلِكَ عَلَى إِرَادَةِ تَأْنِيثِ الْجَمْعِ^(٤)، قال الفراء: «ومما أثروا من التأنيث قوله: (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) فآثروا التأنيث»^(٥). وقال النحاس: ويجوز: (يبيض) بالياء على تذكير الجمع^(٦).

- وقرئ (ألا تتخذوا)^(٧) من قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾^(٨) بوجهين:

الأول: (ألا تتخذوا) بالتاء على الخطاب^(٩)، أي: قلنا لهم لا تتخذوا^(١٠).

الثاني: (ألا يتخذوا) بالياء على الغائب^(١١)؛ لأنه خبرٌ عن بني إسرائيل^(١٢).

(١) ينظر جامع البيان ١٧/ ٢٤٠، ومفاتيح الغيب ٢٠/ ٢٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١٢٤، والدر المصون ٧/ ٢٥٦.

(٢) ينظر الكشف ١١٧٩، والموسوعة القرآنية ١١/ ٨٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٠٦.

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٧٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣٧، وشرح المفصل ٣/ ٣٧٦، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٦٧.

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٧٩.

(٦) ينظر إعراب القرآن ١/ ١٧٤.

(٧) قرأ أبو عمرو وحده بالياء (ألا يتخذوا)، وقرأ الباقر (ألا تتخذوا) بالتاء. ينظر السبعة ٣٧٨، ومعاني القراءات ٢/ ٨٧.

(٨) سورة الإسراء، من الآية ٢

(٩) ينظر جامع البيان ١٧/ ٣٥٢، والمحزر الوجيز ٣/ ٤٣٦، ومعالم التنزيل ٣/ ١١٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٨٧، وأضواء البيان ٣/ ١١.

(١٠) ينظر معالم التنزيل ٣/ ١١٢.

(١١) ينظر جامع البيان ١٧/ ٣٥٢، والمحزر الوجيز ٣/ ٤٣٦، ومعالم التنزيل ٣/ ١١٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٨٧، وأضواء البيان ٣/ ١١.

(١٢) ينظر جامع البيان ١٧/ ٣٥٢، ومعالم التنزيل ٣/ ١١٢.

والقراءتان صحيحتا المعنى^(١)، مرجعهما إلى شيء واحد، وهو أن التوكل إنما يكون على الله لا غيره^(٢)، غير أن القراءة الأولى أولى؛ لأنها أشهر في القراءة، قال الطبري عن هاتين القراءتين: «وهما قراءتان صحيحتا المعنى، متفقتان غير مختلفتين، فأيهما قرأ القارئ فمصيب الصواب، غير أنني أؤثر القراءة بالتاء؛ لأنها أشهر في القراءة، وأشد استفاضة فيهم من القراءة بالياء»^(٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٤) أؤثر تأنيث (نخل)^(٥) قال أبو حيان: «والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث، وإنما .. أنث في ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ في الحاقة لمناسبة الفواصل»^(٦).

ومعنى ذلك أن أواخر الآيات في سورة الحاقة تقتضي التأنيث لقوله تعالى: (عاتية، باقية، رابية).

وقيل: إن النخل لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى الجمع، كالنمل، فيقال: نخل منقعر ومنقعة ومنقعات،

ونخل باسق وباسقة وباسقات^(٧)، فإذا قيل: منقعر أو باسق فبالنظر إلى اللفظ^(٨)، ولو حمل على المعنى لأنث^(٩).

(١) ينظر جامع البيان ١٧/٣٥٢.

(٢) ينظر أضواء البيان ١١/٣.

(٣) جامع البيان ١٧/٣٥٢.

(٤) سورة الحاقة، من الآية ٧.

(٥) ينظر جامع البيان ٢/٢١٠، والكشاف ١٠٦٦، والبحر المحيط ١٠/٤٢، والدر المصون ١٠/٤٢٥، ٤٢٦.

(٦) البحر المحيط ١٠/٤٢.

(٧) ينظر مفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٢٥٨.

(٨) ينظر الكشاف ١٠٦٦، ومفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٢٥٨.

(٩) ينظر الكشاف ١٠٦٦، ومفاتيح الغيب ٢٩/٣٠٤/٣٠٥، والجامع لأحكام القرآن ١٧/١٣٧، والدر

المصون ٢/٢٠٨.

- الأفراد والتثنية والجمع:

- أفراد ما حقه التثنية:

- في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(١) أسند الشقاء إلى آدم عليه السلام بعد اشتراكه مع زوجه في الإخراج من الجنة؛ من حيث كان هو المخاطب أولاً والمقصود بالكلام؛ ولأن في ضمن شقاء الرجل شقاء أهله وفي سعادته سعادتهم، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها مع المحافظة على الفاصلة^(٢).

قال الفراء: «ولم يقل: (فتشقى)؛ لأن آدم هو المخاطب وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة..»^(٣).

وقال ابن عاشور: «وأسند ترتب الشقاء إلى آدم دون زوجه إيجازاً؛ لأن في شقاء أحد الزوجين شقاء الآخر لتلازمهما في الكون مع الإيلاء إلى أن شقاء الذكر أصل شقاء المرأة مع ما في ذلك من رعاية الفاصلة»^(٤).

وقيل: أراد بالشقاء التعب في طلب المعيشة، وذلك راجع إلى الرجل دون المرأة^(٥).

- أفراد ما حقه الجمع:

يشترط في الخبر أن يطابق المبتدأ في إفراده وتثنيته وجمعه، وكذا الصفة مع الموصوف، وهكذا كل ما كان حديثاً عن جمع فالأصل فيه أن يكون مجموعاً، وقد ورد مخالفة هذا الأصل في مواضع، ومن ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿أَتُنْكُمُ تَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُلْ لَا

(١) سورة طه، من الآية ١١٧

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٩٣، والكشاف ٦٦٨، والبحر المحيط ٧/٣٩٠.

(٣) معاني القرآن ٢/١٩٣.

(٤) التحرير والتنوير ١٦/٣٢١.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٤/٦٧، والبحر المحيط ٧/٣٩٠.

أَشْهَدُ^(١) أَوْثَر (أخرى) على (أخر)، و(آلهة) جمع^(٢)، قال الفراء: «وقوله: (آلهة أخرى) ولم يقل: (أخر)؛ لأن الآلهة جمع، والجمع يقع عليه التأنيث...»^(٣).

- وفي قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٤)، أَوْثَر (إماماً) على (أئمة)، فلم يقل: (أئمة) كما قال: ﴿وَاجْعَلْنَا مِنْهُمْ أئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾^(٥) قال الفراء: «لم يقل: أئمة، وهو واحد يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمة الناس وإمام الناس، كما قال: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) للآثنين»^(٧)، يعني: أنه من الواحد الذي أريد به الجمع^(٨).

وقال ابن عاشور: إنه يحتمل أن هذا على التنويع^(٩)؛ لأن المقصود أن يكون كل واحد منهم إماماً يقتدى به^(١٠).

وقيل هذا من المقلوب: أي: اجعل المتقين لنا إماماً في الخير^(١١).

والذي يظهر أن (الإمام) مصدر، كالقيام والصيام^(١٢)، يقال: أمَّ إماماً كما يقال: صام صياماً وقام قياماً^(١٣). - وفي قوله تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَارِبٌ

(١) سورة الأنعام، من الآية ١٩

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣٢٩، وجامع البيان ١١/٢٩٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٣٢٩.

(٤) سورة الفرقان، من الآية ٧٤

(٥) سورة السجدة، من الآية ٢٤

(٦) سورة الشعراء، من الآية ١٦

(٧) معاني القرآن ٢/٢٧٤.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب ٢٤/١٠٠، ومعالم التنزيل ٣/٤٥٩.

(٩) ينظر التحرير والتنوير ١٩/٨٣.

(١٠) ينظر مفاتيح الغيب ٢٤/١٠٠، ومعالم التنزيل ٣/٣٥٩، والتحرير والتنوير ١٩/٨٣.

(١١) ينظر مشكل تأويل القرآن ١/١٢٦، ومعالم التنزيل ٣/٤٦٠، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٨٣.

(١٢) ينظر معالم التنزيل ٣/٤٥٩، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٨٣.

(١٣) ينظر معالم التنزيل ٣/٤٥٩.

أُخْرَى^(١)، أوْثَر (أُخْرَى) عَلَى (أُخْر) وَهِيَ نَعْت لـ (مَآرَب)، وَالْمَآرَب جَمْع^(٢)، مُفْرَدُهَا (مَآرِبَةٌ)^(٣)، قَالَ الْفَرَاءُ: «جَعَلَ (أُخْرَى) نَعْتاً لِلْمَآرَبِ، وَهِيَ جَمْعٌ. وَلَوْ قَالَ: (أُخْر) جَاز...»^(٤).

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَعَامِلُ (الْمَآرَبِ) وَإِنْ كَانَتْ جَمْعاً مُعَامَلَةُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فَاتَّبَعَهَا صِفَتُهَا فِي قَوْلِهِ: (أُخْرَى) وَلَمْ يَقُلْ: (أُخْر) رَعِيّاً لِلْفَوَاصِلِ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ وَكَانَ أَحْسَنَ وَأَجُودَ فِي الْفَوَاصِلِ»^(٥).

وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾^(٦)، وَلَمْ يَقُلْ: الْأُولِ وَلَا الْأُولِينَ^(٧).

– تَشْنِيَةُ مَا حَقَّهُ الْإِفْرَادُ:

– وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ﴾^(٨)، قَالَ الْفَرَاءُ: الْمُرَادُ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ فَتَنَى لِرُؤُوسِ الْآيِ،

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٩)، وَلَكِنَّهُ ثَنَى لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ^(١٠).

وَقِيلَ: أُرِيدَ الْمُثْنَى حَقِيقَةً^(١١)، فَلِكُلِّ مَثْنٍ جَنَّتَانِ تَحْفَانُ بِقَصْرِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ

- (١) سورة طه، من الآية ١٨
- (٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وجامع البيان ٢٧٥/١٨، ومعالم التنزيل ٢٥٩/٣، والبحر المحيط ٣٢٣/٧.
- (٣) ينظر جامع البيان ١٨/٢٧٥.
- (٤) معاني القرآن ١٧٧/٢.
- (٥) البحر المحيط ٣٢٣/٧.
- (٦) سورة طه، الآية ٥١
- (٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٩/١، ومعالم التنزيل ١١٦/٢، ومفاتيح الغيب ٤٩٩/١٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٠/٦.
- (٨) سورة الرحمن، الآية ٤٦
- (٩) سورة النازعات، من الآية ٤١
- (١٠) ينظر معاني القرآن ١١٨/٣، وفتح القدير ١٤٣٨، والتحريز والتنوير ٢٦٥/٢٧.
- (١١) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٨/٣، والتحريز والتنوير ٢٦٥/٢٧.

تعالى في صفة جنات الدنيا: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾^{(١)(٢)}.
وقال ابن عاشور: «وإيثار صيغة التثنية هنا لمرعاة الفواصل السابقة
واللاحقة، فقد بنيت قرائن السورة عليها
والقرينة ظاهرة.. وعلى هذا فجميع ما أُجري بصيغة التثنية في شأن الجنتين
فمراد به الجمع»^(٣).
وقد أنكر ابن قتيبة قول الفراء بأنه: «إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء
السكت أو الألف أو حذف همز أو حرف، فأما أن يكون الله وعد بجنتين فيجعلها
جنة واحدة لأجل رؤوس الآي، معاذ الله! وكيف هذا وهو يصفهما بصفات
الاثنتين، قال: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾^(٤)، ثم قال: ﴿فِيهِمَا﴾^{(٥)(٦)}.
ونقل القرطبي عن أبي جعفر النحاس قوله: «وهذا القول من أعظم الغلط
على كتاب الله عز وجل»^(٧).

ولعل الذي يظهر أنها جنتان حقيقة، ويؤيد ذلك أمور:
- قوله تعالى في وصف هاتين الجنتين: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾^(٨)، وذواتا تثنية ذات
على الأصل؛ لأن أصل ذات ذوات^(٩).

(١) سورة الكهف، من الآية ٣٢

(٢) ينظر التحرير والتنوير ٢٧/ ٢٦٥.

(٣) التحرير والتنوير ٢٧/ ٢٦٥.

(٤) سورة الرحمن، من الآية ٤٨

(٥) سورة الرحمن، من الآية ٥٠

(٦) الإبتقان في علوم القرآن ٥/ ١٨٠٠. ولم أقف عليه في كتب ابن قتيبة.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ١٧٧. ولم أقف عليه في إعراب القرآن.

(٨) سورة الرحمن، الآية ٤٨

(٩) ينظر المحرر الوجيز ٥/ ٢٣٣.

- أن الله تعالى يصفهما بقوله: ﴿فِيهِمَا﴾^(١)، ﴿فِيهِمَا﴾^(٢)،^(٣).

- قوله صلى الله عليه وسلم: (جتان من ذهب آتيتهما وما فيهما)^(٤).

- إيثار الجمع على المفرد:

لفظ (كل) حكمه الإفراد والتذكير، ومعناها بحسب ما تضاف إليه، فإن قطعت عن الإضافة جاز مراعاة

لفظها، وجاز مراعاة معناها كذلك^(٥).

ومما ورد في إيثار المعنى على اللفظ قوله تعالى: ﴿كُلُّ لَه قَانِتُونَ﴾^(٦)، قال أبو حيان: «و(قانتون) خبر عن (كل)، وجمع حملاً على المعنى، و(كل) إذا حذف ما تضاف إليه جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع، ومراعاة اللفظ فتفرد وإنما حسنت مراعاة الجمع هنا، لأنها فاصلة رأس آية، ولأن الأكثر في لسانهم أنه إذا قطعت عن الإضافة كان مراعاة المعنى أكثر وأحسن، قال تعالى: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٧)، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ آتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾^(٨)، ﴿وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٩)، وقد جاء إفراد الخبر كقوله: ﴿كُلُّ يَغْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(١٠)،^(١١).

(١) سورة الرحمن، من الآية ٥٠

(٢) سورة الرحمن، من الآية ٥٢

(٣) ينظر فتح القدير ١٤٣٨.

(٤) الحديث في مسند البزار ٨/٨٧، رقم ٣٠٨٧.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٢/٢٠٠، وجمع الهوامع ٢/٤٩٧.

(٦) سورة البقرة، من الآية ١١٦.

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٥٤.

(٨) سورة النمل، من الآية ٨٧.

(٩) سورة يس، من الآية ٤٠.

(١٠) سورة الإسراء، من الآية ٨٤.

(١١) البحر المحيط ١/٥٨٢.

- قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ﴾^(١).

قُرئ قوله تعالى: ﴿فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ بوجهين^(٢):

أحدهما: (في غيبة الجب) بالإنفراد^(٣).

الثاني: (في غيابات الجب) بالجمع^(٤)، وذلك يحتمل:

- أن للجب أقطاراً ونواحي، ويكون فيه غيابات^(٥)، فجعل كل جزء مما يغيب فيه غيابة^(٦)، فأوثر الجمع لذلك^(٧).

- أن يكون أراد بالجب الجنس، أي: في بعض غيابات الجب^(٨).

- أن يجعل الجمع للمبالغة في ماهية الاسم^(٩).

قال النحاس: «أجاز أبو عبيد التوحيد؛ لأنه على موضع واحد ألقوه فيه فأنكر الجمع لهذا، قال أبو جعفر: هذا تضيق في اللغة، وغيابات على الجمع، ويجوز من جهتين: حكى سيويه: سير عليه عشيات^(١٠)... والوجه الآخر: أن يكون في الجب غيابات..»^(١١).

(١) سورة يوسف، الآية ١٠.

(٢) قرأ نافع (غيابات) بالجمع، وقرأ الباقر (غيابة) بالإنفراد. ينظر الحجة للقراء السبعة ٣٩٩/٤، وغيث النفع في القراءات السبع ٣١٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٩٣/٢، ومعالم التنزيل ٤٧٨/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٦.

(٤) إعراب القرآن ١٩٣/٢، والكشاف ٥٠٦، ومعالم التنزيل ٤٧٨/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٦، والدر المصون ٤٤٥/٦، والتفسير الوسيط ٦٠٢/٢.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٩٣/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٦، والدر المصون ٤٤٥/٦، والتفسير الوسيط ٦٠٢/٢.

(٦) ينظر إعراب القرآن ١٩٣/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٦، والدر المصون ٤٤٥/٦.

(٧) ينظر التفسير البسيط ٣٢/١٢، والتفسير الوسيط ٦٠٢/٢.

(٨) ينظر إرشاد العقل السليم ٢٥٦/٤.

(٩) ينظر التحرير والتنوير ٢٢٥/١٢.

(١٠) ينظر الكتاب ٤٨٤/٣.

(١١) إعراب القرآن ١٩٣/٢.

- إيثار أحد اللفظين على الآخر:

- إيثار (فُعلة) على (فَعلة):

- قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾^(١).

في (ربوة) لغات: منها: (رُبوة) بضم الراء. و(رَبوة) بفتح الراء، و(رِبوة) بكسر الراء^(٢)، وقد قرأ بكل لغة منهم جماعة من القراء^(٣).

قال أبو جعفر الطبري: «وغير جائز عندي أن يقرأ ذلك إلا بإحدى اللغتين، إما بفتح الراء، وإما بضمها؛ لأن قراءة الناس في أمصارهم بإحداهما، وأنا لقراءتها بضمها أشد إيثاراً مني بفتحها؛ لأنها أشهر اللغتين في العرب..»^(٤).

ونقل عن الأخفش قوله: والذي نختار (رُبوة) بضم الراء^(٥).

ولعل مما يقوي هذا الاختيار أنه لا يكاد يُسمع في جمع (ربوة) إلا (الرُبَا)^(٦)، وبها - أي (رُبوة) - قرأ أكثر القراء السبعة^(٧)، فدل ذلك على أن المفرد (رُبوة) مضموم الفاء، نحو: (بُرمة) و(بُرَم)، و(صُورة) و(صُور)^(٨).

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٦٥.

(٢) ينظر الصحاح (ربا) ٦/٢٣٥٠، ولسان العرب (فصل الراء المهملة) ١٤/٣٠٦.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي (رُبوة) بضم الراء، وقرأ عاصم وابن عامر (رَبوة) بفتح الراء. ينظر النشر ٢/٣٣٢، والحجة في القراءات السبع ٥/٢٩٦، والحجة للقراء السبعة ٢/٣٨٥، وقرأ ابن عباس فيها حكى عنه (رِبوة) بالكسر. ينظر المحرر الوجيز ١/٣٥٩، والدر المصون ٢/٥٩٢.

(٤) جامع البيان ٥/٥٣٦.

(٥) ينظر مفاتيح الغيب ٧/٤٩، والبحر المحيط ٢/٦٥١، والدر المصون ٢/٥٩٢. ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش.

(٦) ينظر مفاتيح الغيب ٧/٤٩، والبحر المحيط ٢/٦٥١، والدر المصون ٢/٥٩٢، واللباب في علوم الكتاب ٤/٣٩٩.

(٧) ينظر أول المسألة.

(٨) ينظر الدر المصون ٢/٥٩٢.

- إسكان العين من (فُعلة):
- قال تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ﴾^(١).
- قُرئ (المثلات) بضم الميم وسكون الشاء، فقليل: (المثلات)^(٢)، وذلك يحتمل وجهين:
- الأول: أن يكون أراد: المثلات، ثم أثر إسكان الشاء استثقلاً للضمة، ثم نقل الضمة إلى الميم، فقال: المثلات، كما قالوا في (عُضد): عُضد، وفي عَجَز: عَجَز^(٣).
- الثاني: أن يكون خَفَّف في الواحد فصار: (مُثلة) إلى (مُثلة)، ثم جمع على ذلك فقال: (المثلات)^(٤).
- ويبدو أن الثاني أولى، فإن «العرب تقول للعقوبة: (مُثلة)، (ومُثلة)، فمن قال: (مُثلة) جمعها على (مُثلات)، ومن قال: (مُثلة) جمعها على (مُثلات، ومُثلات، ومُثلات) بإسكان الشاء»^(٥).
- إيثار (فَعَل) على (فَعْل):
- قال تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾^(٦).
- قُرئ (رَشَدًا) من قوله تعالى: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ بوجهين:

(١) سورة الرعد، من الآية ٦

(٢) هي قراءة يحيى بن وثاب. ينظر المحتسب ١/٣٥٣، والمحزر الوجيز ٣/٢٩٦، والكامل في القراءات العشر ٥٧٨.

(٣) ينظر المحتسب ١/٣٥٤.

(٤) ينظر المصدر السابق ١/٣٥٤.

(٥) لسان العرب، فصل الميم، ١١/٦١٥.

(٦) سورة الكهف، الآية ١٠.

الأول: رَشَدًا بفتح الراء والشين^(١).

الثاني: (رُشَدًا) بضم الراء وإسكان الشين^(٢).

ولعل الأول أولى، وهو تحريك الحرفين في (رَشَدًا)؛ لأن ذلك أنسب بفواصل الآيات قبل وبعد^(٣)، وهي: ﴿عَجَبًا﴾^(٤)، ﴿عَدَدًا﴾^(٥)، ﴿أَمَدًا﴾^(٦)، قال ابن عاشور: «وجه إشار مفتوح الراء في هذه السورة وفي قوله الآتي: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾^(٧) أن تحريك الحرفين فيهما أنسب بالكلية الواقعة في قرائن الفواصل، ألا ترى أن الجمهور قرؤوا في هذه السورة: ﴿عَلَى أَنْ تَعْلَمَنَّ مِمَّا عُلِّمَتْ رُشَدًا﴾^(٨) بضم الراء؛ لأنه أنسب بالقرائن المجاورة له وهي: ﴿مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾^(٩)، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾^(١٠)، ﴿مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾^(١١)...^(١٢).

- إسكان الياء من (نُجِّي) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٣):

- قرئ (نُجِّي) من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بوجهين:

- (١) هذه قراءة الجمهور. ينظر جامع البيان في القراءات السبع ٣/ ١٣٠٣، والمحزر الوجيز ٣/ ٥٠٠، والبحر المحيط ٧/ ١٤٤.
- (٢) وهذه قراءة ابن عامر. ينظر جامع البيان في القراءات السبع ٣/ ١٣٠٣. وهي قراءة أبي رجاء في المحزر الوجيز ٣/ ٥٠٠، والبحر المحيط ٧/ ١٤٤.
- (٣) ينظر المحزر الوجيز ٣/ ٥٠٠، والبحر المحيط ٧/ ١٤٤، والدر المصون ٧/ ٤٤٦، والتحرير والتنوير ١٥/ ٢٦٧.
- (٤) سورة الكهف، من الآية ٩.
- (٥) سورة الكهف، من الآية ١١.
- (٦) سورة الكهف، من الآية ١٢.
- (٧) سورة الكهف، من الآية ٢٤.
- (٨) سورة الكهف، من الآية ٦٦.
- (٩) سورة الكهف، من الآية ٦٥.
- (١٠) سورة الكهف، من الآية ٦٧.
- (١١) سورة الكهف، من الآية ٦٨.
- (١٢) التحرير والتنوير ١٥/ ٢٦٧.
- (١٣) سورة الأنبياء، من الآية ٨٨.

الأول: (نُجِّي) بضم النون الأولى وسكون الثانية^(١).

الثاني: (نُجِّي) بضم النون وبتشديد الجيم وسكون الياء^(٢)، وفي هذه القراءة أوجه:
الوجه الأول: أن (نُجِّي) فعل ماضٍ مبني للمجهول^(٣)، وإنما سُكِّنَتْ ياءؤه
 «إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر أي: نجى النجاء»^(٤).

الوجه الثاني: أن الأصل (نُجِّي) بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله تعالى:
 ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾^{(٥)(٦)}.

الوجه الثالث: أن الأصل: (نُجِّي) كالقراءة الأولى، إلا أن النون الثانية قلبت جيماً، وأدغمت في الجيم بعدها^(٧).

وقد ضَعَّف أبو البقاء العكبري الوجه الأول بوجهين: الأول: تسكين آخر الفعل الماضي. والثاني: إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح، وهو (المؤمنين).
 كما ضَعَّف الثاني بوجهين أيضاً: الأول: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً.

والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما، بخلاف (تظاهرون)، يدل على ذلك أنك لو قلت: (تتحامى المظالم) لم يسغ حذف التاء الثانية^(٨).

(١) هي قراءة حمزة وباقي السبعة ورويت عن عاصم. ينظر السبعة ٤٣٠.

(٢) رُويت هذه القراءة أيضاً عن عاصم. ينظر السبعة ٤٣٠، والمحزر الوجيز ٩٧/٤، والبحر المحيط ٤٦٢/٧، والدر المصون ١٩١/٨، والنشر ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٣٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١١/٣٣٤، والبحر المحيط ٤٦٢/٧، والدر المصون ١٩٢/٨.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ٣٨٢.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٨٥.

(٦) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٣٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١١/٣٣٥، والدر المصون ١٩١/٨.

(٧) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٣٨٢، والبحر المحيط ٤٦٢/٧، والدر المصون ١٩٣/٨.

(٨) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٣٨٢، والدر المصون ١٩٣/٨.

وَضَعُفُ الثالث بأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها^(١).

ولعل أمثل الأقوال هو القول الثاني، وأما ما ذكره أبو البقاء العكبري أولاً من كون النون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف؛ يدل على ذلك أن النحويين اختلفوا في (إقامة، واستقامة) أي الألفين المحذوفة؟ مع أن الأولى أصل؛ لأنها عين الكلمة. وأما ما ذكره من اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً؛ لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا^(٢).

- إشار (قَدَرْنَا) بالتخفيف على (قَدَرْنَا) بالتشديد في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾^(٣)

- قرئ (قدرنا) من قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ بوجهين^(٤):

الأول: (فَقَدَرْنَا) بالتخفيف من القُدرة^(٥)، ويدل عليه قوله تعالى: (فنعمة القادرون)^(٦)، والمعنى: فقدَرنا على خلقه وتصويره كيف شئنا وأردنا فنعمة القادرون حيث خلقناه في أحسن الصور والهيئات^(٨).

(١) ينظر الدر المصون ٨/١٩٣.

(٢) ينظر المصدر السابق ٨/١٩٢.

(٣) سورة المرسلات، الآية ٢٣

(٤) قرأ نافع والكسائي (فَقَدَرْنَا) بتشديد الدال، وقرأ الباقون (فَقَدَرْنَا) بتخفيفها. ينظر السبعة ٣٦٨، ٦٦٦، ورويت قراءة (فَقَدَرْنَا) بالتشديد أيضاً عن علي رضي الله عنه. ينظر البحر المحيط ١٠/٣٧٦.

(٥) ينظر جامع البيان ٢٤/١٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، ومفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢، والبحر المحيط ١٠/٣٧٦، والدر المصون ١٠/٦٣٥.

(٦) سورة المرسلات، من الآية ٢٣.

(٧) ينظر جامع البيان ٢٤/١٣٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، والدر المصون ١٠/٦٣٥.

(٨) ينظر مفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢.

الثاني: (فقدَرنا) بالتشديد من التقدير^(١)، والمعنى: فنعم القادرون على تقديره^(٢)، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ﴾^{(٣)(٤)}.

قال الطبري: «والصواب من القول في ذلك أنها قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وإن كنت أؤثر التخفيف لقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾»^(٥)...^(٦).

قيل: لو صحّت قراءة التشديد (قدَرنا)، لوجب أن يقال: فقدَرنا فنعم المقدرون^(٧). وأجيب بأن العرب قد تجمع بين اللغتين، قال تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾^{(٨)(٩)}.

ويبدو لي أنه لا يبعد أن يكون المعنى في التشديد والتخفيف واحداً؛ لما يأتي:

الأول: قرئ قوله تعالى: ﴿خُنْ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾^(١٠) بالتخفيف والتشديد^(١١).

الثاني: أن العرب تقول: قَدَرَ عليه الموت، وقَدَّرَ عليه الموت، وقَدَرَ عليه رزقه وقَدَّرَ، بالتخفيف والتشديد^(١٢).

(١) ينظر جامع البيان ١٣٢/٢٤، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، ومفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢، والبحر المحيط ١٠/٣٧٦، والدر المصون ١٠/٦٣٥.

(٢) ينظر الدر المصون ١٠/٦٣٥.

(٣) سورة عبس، الآية ١٩.

(٤) ينظر مفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢، والدر المصون ١٠/٦٣٥.

(٥) سورة المرسلات، الآية ٢٣.

(٦) جامع البيان ١٣٢/٢٤.

(٧) ينظر الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، ومفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢.

(٨) سورة الطارق، الآية ١٧.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٣، وجامع البيان ١٣٢/٢٤، ١٣٣، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، ومفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢.

(١٠) سورة الواقعة، من الآية ٦٠.

(١١) قرأ ابن كثير (قدَرنا) بتخفيف الدال، وقرأ الباقر (قدَرنا) بتشديدها. ينظر حجة القراءات ٦٩٦، والنشر ٢/٣٨٣.

(١٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٣، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١٦٠، ومفاتيح الغيب ٣٠/٧٧٢.

- وفي قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(١) قال سيويه إن (العمر) و(العمر) بمعنى واحد^(٢)، فإذا استعمل في القسم فُتح أوله لا غير، لا تقول العرب إلا لَعَمْرُكَ^(٣)، «وإنما آثروا الفتح في القسم؛ لأن الفتح أخف عليهم، وهم يكثرُونَ القسم بـ(لَعَمْرِي)»^(٤).

- الوقف:

- حذف الهاء وصلًا في قوله تعالى: ﴿فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ﴾^(٥):

أجمع العلماء على إثبات الهاء في (اقتده) وقفًا^(٦)، واختلفوا في إثباتها وصلًا، وفي ذلك وجهان:

الأول: (فبهدهم اقتده قل) بإثبات الهاء وصلًا^(٧)، إجراء للوصول مجرى الوقف^(٨).

الثاني: (فبهدهم اقتد قل) بحذف الهاء وصلًا^(٩)، قال الواحدي: «والوجه الإثبات في الوقف والحذف في

الوصل؛ لأن هذه الهاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء، في أن الهاء للوقف كما أن همزة الوصل للابتداء بالساكن، فكما لا تثبت الهمزة في الصلة فكذلك ينبغي أن لا تثبت الهاء...»^(١٠).

(١) سورة الحجر، الآية ٧٢.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢١٠.

(٣) ينظر المصدر السابق ١/ ٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٨٣، وشرح الكتاب ٢/ ١٠٣، والدر المصون ٧/ ١٧٤، والتحرير والتنوير ١٤/ ٦٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٨٣.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ٩٠.

(٦) ينظر النشر ٢/ ٢٦٠، ومفاتيح الغيب ١٣/ ٥٧، ومعاني القراءات ١/ ٣٧٠.

(٧) هذه قراءة ابن كثير وأهل مكة ونافع وأهل المدينة وأبي عمرو وعاصم. ينظر السبعة ٢٦٢.

(٨) ينظر البحر المحيط ٤/ ٥٧٨.

(٩) هذه قراءة حمزة والكسائي. ينظر السبعة ٢٦٢.

(١٠) التفسير البسيط ٨/ ٢٦٩.

ولعل الوجه الثاني هو القياس^(١)، واستحسن إشار الوقف - إثبات الهاء وصلًا - موافقة المصحف^(٢)، فإن الهاء ثابتة في الخط فكرهوا مخالفة الخط في حالتي الوقف والوصل فأثبتوا^(٣).

- حذف الياء من المنقوص المعرف بـ(أل) في الوقف:

الكثير في لغة العرب أن يوقف على المنقوص المقترن بـأل بإثبات الياء في حالي الرفع والجر، فتقول في الوقف: (هذا القاضي)، و(مررت بالداعي)^(٤).

وقد ورد في القرآن الكريم مخالفة هذا الأصل، فُوقف على المنقوص المقترن بـأل بحذف الياء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾^(٥)، حيث قرئ (المهتد) في حال الوقف بدون ياء^(٦).

وقد استسهل سيبويه حذف الياء في الفواصل والقوافي^(٧) كقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٨)، وأجاز غيره حذفها مطلقاً^(٩)، قال ابن عاشور: «وحذفت ياء (المهتد) في رسم المصحف؛ لأنهم وقفوا عليها بدون ياء على لغة من يقف على الاسم المنقوص غير المنون بحذف الياء، وهي لغة فصيحة غير جارية على القياس ولكنها أوثرت من جهة التخفيف لثقل صيغة اسم الفاعل مع ثقل حرف العلة في آخر الكلمة ورسمت من دون

(١) ينظر البحر المحيط ٥٧٨/٤.

(٢) ينظر الكشف ٣٣٦، ومفاتيح الغيب ٥٧/١٣.

(٣) ينظر مفاتيح الغيب ٥٧/١٣.

(٤) ينظر شرح المفصل ٥/٢٢١، ٢٢٢.

(٥) سورة الإسراء، من الآية ٩٧.

(٦) قرأ نافع والبصري في الوصل بإثبات الياء بعد الدال، والباقون بحذفها مطلقاً. ينظر غيث النفع في القراءات السبع ٣٦٥.

(٧) ينظر الكتاب ٤/١٨٥.

(٨) سورة الرعد، من الآية ٩.

(٩) ينظر البحر المحيط ٦/٣٥٨.

ياء؛ لأن شأن أو آخر الكلم أن ترسم بمراعاة الوقف ...»^(١).

ووجه الحذف: لما كان التنوين يعاقب الألف واللام وكانت هذه الياء تحذف مع التنوين حُسن أن تحذف مع معاقبه^(٢)، قال سييويه: «ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م؛ إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام»^(٣).

الإبدال:

- إِيْثار (فَعْلَى) الاسم دون الصفة بقلب يائها واواً:

- قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٤).

إذا كانت (فَعْلَى) اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياء قلبت ياؤها واواً^(٥)، وذلك نحو: (التقوى)، أصله: (تقيا)؛ لأنه من (تقيت) بمعنى: (اتقيت)^(٦)، ولكن قلبت الياء واواً فرقاً بينه وبين الصفة، نحو: صدياً وخزياً^(٧)، ومثل (التقوى): الشروى، والفتوى، والبقوى^(٨).

وقد رام بعض النحويين أن يرى في هذا وجهاً من إِيْثار الاسم دون الصفة، فقال: وإنما أوتر الاسم بهذا الإعلال دون الصفة؛ لأن الواو أثقل من الياء،

(١) التحرير والتنوير ٢١٥/١٥.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٢٩٨/٣، والبحر المحيط ٣٥٨/٦، والدر المصون ٢٣/٧.

(٣) الكتاب ١٨٣/٤.

(٤) سورة التوبة، من الآية ١٠٨.

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤، وشرح ابن الناظم ٦٠٦/١، والمقاصد الشافية ١٨٤/٩، ١٨٥.

(٦) ينظر شرح ابن الناظم ٦٠٦/١، وتمهيد القواعد ٥١٣٠/١٠.

(٧) ينظر شرح ابن الناظم ٦٠٦/١، وتوضيح المقاصد ١٥٩٣/٣، وتمهيد القواعد ٥١٣٠/١٠، وشرح الأشموني ١١٢/٤.

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤، وشرح ابن الناظم ٦٠٦/١، وشرح الأشموني ١١٢/٤.

فأرادوا أن يجعلوا الأثقل في الأضعف^(١)؛ إذ الاسم أخف من الصفة^(٢)؛ لأن الصفة مقاربة للفعل^(٣).

الإعلال:

- إثارة إعلال اسم المفعول على تصحيحه:
- في قوله تعالى: ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾^(٤)، أوتر إعلال اسم المفعول (مرضية) على تصحيحه^(٥)، ولم يقل: (مرضوة) مع كونه من الرضوان^(٦)، وقد بين ابن مالك ذلك بقوله: «فلو كان فعل الفاعل على (فعل) ك (رضي) كان الإعلال أولى باسم المفعول؛ لأن الفعل بحالتيه قد قلبت الواو فيه ياء، وإجراء اسم المفعول عليه في الإعلال أولى من مخالفته»^(٧).
- ولعل مما يزداد على ذلك أنه أوتر قلب الواو ياء في (مرضية)؛ لأنها أخف^(٨).

الإدغام:

- قُرئ (يَخْطَفُ) من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾^(٩) بأوجه، منها: (يَخْطَفُ) بفتح الياء والخاء وتشديد الطاء^(١٠)، فأدغمت التاء في الطاء، والأصل: يَخْطَفُ^(١١).

- (١) ينظر شرح المفصل ٣٨٥/٥، والمقاصد الشافية ١٨٥/٩.
- (٢) ينظر شرح المفصل ٣٨٥/٥، وتوضيح المقاصد ١٥٩٣/٣، والمقاصد الشافية ١٨٥/٩، وشرح الأشموني ١١٢/٤.
- (٣) ينظر شرح المفصل ٣٨٥/٥، والمقاصد الشافية ١٨٥/٩.
- (٤) سورة الفجر، الآية ٢٨.
- (٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤٥/٤، وشرح ابن الناظم ٦١٤/١، وتوضيح المقاصد ١٣١٦/٣، وإيجاز التعريف في علم التصريف ١٥٥/١.
- (٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢١٤٥/٤، وتوضيح المقاصد ١٣١٦/٣.
- (٧) شرح الكافية الشافية ٢١٤٥/٤.
- (٨) ينظر إعراب ثلاثين سورة ٨٦/١.
- (٩) سورة البقرة، من الآية ٢٠.
- (١٠) هي قراءة محكية عن بعض القراء في المحتسب ٥٩/١، وهي قراءة الحسن في البحر المحيط ١٤٦/١.
- (١١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٥/١، والمحزر الوجيز ١٠٣/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم

وقد علل الأخفش وابن جني لذلك، بأن مخرج التاء قريب من مخرج الطاء^(١)، وزاد ابن جني بأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، حيث قال: «أصله: يَخْتَطِفُ، فأثر إدغام التاء في الطاء؛ لأنها من مخرج واحد؛ ولأن التاء مهموسة والطاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتاً من المهموس، ومتى كان الإدغام يقوي الحرف المدغم حسن ذلك...»^(٢).

ويبدو لي أنه أوتر إدغام التاء في الطاء هنا؛ لأنها من مكان واحد من طرف اللسان وأصول الثنايا^(٣)، وهذا كثير في القرآن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَطْيَرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾^(٤)، والأصل: يتطيروا، فأدغمت التاء في الطاء^(٥)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾^(٦)، والأصل: المتطوعين^(٧)، «وليس يمنع الجهر إدغام المهموس، ولكن يكون إدغام المهموس أحسن، وإنما لم يمنع الجهر؛ لأن للمهموس حالاً يقارب حال المجهور بسهولة المخرج وقلة الكلفة في الاعتقاد؛ إذ الاعتبار في المجهور أقوى»^(٨).

- قُرئ (يُضْلِحَا) من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضْلِحَا بَيْنَهُمَا ضُلْعًا﴾^(٩) بأوجه، منها: (يُضْلِحَا) بفتح الياء وتشديد الصاد^(١٠)، والأصل:

٥٥٢/٥٥١/٤.

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٥/١، والمحاسب ٥٩/١.

(٢) المحاسب ٥٩/١.

(٣) ينظر مفاتيح الغيب ٣٤٤/١٤.

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٣١.

(٥) ينظر مفاتيح الغيب ٣٤٤/١٤.

(٦) سورة التوبة، من الآية ٧٩.

(٧) ينظر البحر المحيط ٤٦٨/٥.

(٨) شرح المفصل ٥٤٧/٥.

(٩) سورة النساء، من الآية ١٢٨.

(١٠) هي قراءة عاصم الجحدري. ينظر المحاسب ٢٠١/١. وفي المحرر الوجيز ١١٩/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٤/٥، هي قراءة عاصم الجحدري، وعثمان البتي.

يُضْطَلَحًا، أي: يفتعلا، فأوثر الإدغام، فأبدلت الطاء - المبدلة من تاء الافتعال - صادًا، ثم أدغمت فيها الصاد، فصارت: يَضْلَحًا^(١).

قال ابن جني: «أراد (يُضْطَلَحًا) أي: يفتعلا، فأثر الإدغام فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء فصارت: يَضْلَحًا...»^(٢).

وقال أبو البقاء العكبري: أصله: يَضْلَحًا، فأبدلت التاء صادًا، وأدغمت فيها الأولى^(٣)، ويبدو لي أن هذا ليس بجيد؛ لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاء مع أربعة أحرف، هي: الصاد والضاد والطاء والظاء^(٤)، فلا حاجة إلى تقديرها تاء؛ لأنه لو لُفِظ بالفعل مظهرًا لم يلفظ فيه بالتاء إلا بياناً لأصله^(٥).

- إيثار إدغام تاء الافتعال في الدال:

- قُرئ (مردفين) من قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِّفِينَ﴾^(٦) بأوجه، منها: (مُرْدِّفِينَ) بكسر الراء وتشديد الدال^(٧)، و(مُرْدِّفِينَ) بضم الراء وتشديد الدال^(٨)، والأصل: مُرْدِّفِينَ، فأوثر إدغام تاء الافتعال في الدال^(٩)، فأسكنت التاء وأدغمت في الدال، فالتقى ساكنان، وهما: الراء والدال، فحرّكت الراء بالكسر على الأصل، أو على إتباع الدال، أو بالضم على إتباع الميم.

(١) ينظر الكتاب ٤/٤٦٧، والمحتسب ١/٢٠١، والمحزر الوجيز ٢/١١٩، وشرح المفصل ٥/٥٥٤، والدر المصون ٤/١٠٨، والمقاصد الشافية ٩/٣٨١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤/٥٦٠.

(٢) المحتسب ١/٢٠١.

(٣) ينظر نسبه إليه في الدر المصون ٤/١٠٨. ولم أقف عليه في كتبه.

(٤) ينظر شرح الكتاب ٥/٤٤٣، والدر المصون ٤/١٠٨.

(٥) ينظر الدر المصون ٤/١٠٨.

(٦) سورة الأنفال، الآية ٩

(٧) هذه القراءة مروية عن الخليل بن أحمد. ينظر المحتسب ١/٢٧٣.

(٨) هذه القراءة مروية أيضاً عن الخليل بن أحمد. ينظر المحتسب ١/٢٧٣، والبحر المحيط ٥/٢٧٩.

(٩) ينظر الكتاب ٤/٤٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٤٠٣، والمحتسب ١/٢٧٣، والمحزر الوجيز ٢/٥٠٥، والدر المصون ٥/٥٦٨.

قال ابن جني: «أصله: (مُرْتَدِّين) مفتعلين من الرَّدْف، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان - وهما الراء والدال - حرَّك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعاً لضممة الميم، وأخرى كسرهما إتباعاً لكسرة الدال»^(١).

ويظهر لي أنه أبدلت التاء دالاً في (مُرْتَدِّين) لقرب مخرجيهما وأدغمت في مثلها^(٢)، «وكان تغيير التاء أولى؛ لأنها مهموسة والدال مجهورة، وتغيير الضعيف إلى القوي أولى»^(٣).

(١) المحتسب ١/ ٢٧٣.

(٢) ينظر حاشية الشهاب ٤/ ٢٥٥.

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن ٤/ ٢.

المبحث الثاني:

مسوغات إيثار الشيء على غيره.

من خلال تتبع ظاهرة إيثار الشيء على غيره في كتب التفسير وإعراب القرآن يتبين أن هناك مسوغات عدّة، قد يُعتمد من أجلها إلى إيثار الشيء على غيره، ولعل أبرز هذه المسوغات ما يأتي:

١- تناسب الفواصل: الناظر في بعض الشواهد المذكورة في المبحث الأول يجد

أن الشيء قد يؤثر على غيره لتناسب الفواصل، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَيْ فِيهَا مَثَرٌ أُخْرَى﴾، فقد ذكر الفراء أن (أخرى) نعت لـ (المأرب) وهي جمع، وإنما أوثرت على (أخر) رعيّاً للفواصل^(١).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ فقد ذكر ابن عاشور بأن سبب إسناد الشقاء إلى آدم دون زوجته أن «في شقاء أحد الزوجين شقاء الآخر لتلازمهما في الكون، مع الإيلاء إلى أن شقاء الذكر أصل شقاء المرأة، مع ما في ذلك من رعاية الفاصلة»^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازٌ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾: يقول أبو حيان: إن (النخل) اسم جنس يذكر ويؤنث، وإنما ذُكر في الآية الأولى لمناسبة الفواصل، «وأنث في ﴿أَعْجَازٌ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ في الحاققة لمناسبة الفواصل»^(٣).

٢- مراعاة المعنى: قد يؤثر الشيء على غيره مراعاة للمعنى، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلُوكُمْ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يَنْصَرُونَ﴾، إذ لم يجوز (لا ينصرون) على جواب الشرط (يولوكم)، بل رُفع على الاستئناف،

(١) ينظر ص ٦١، والإحالات المثبتة فيها.

(٢) ينظر ص ٦١، والإحالات المثبتة فيها.

(٣) ينظر ص ٥٨، والإحالات المثبتة فيها.

فقد ذهب جمع من العلماء إلى أن وجه إشار رفع الفعل المضارع (لا ينصرون) ولم يجزم على جواب الشرط (يولوكم)؛ لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقاً، سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، فلو عطف على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم لنا، وهم غير منصورين مطلقاً^(١).

وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ حيث أوتر عطف جملة (لا يجاورونك) بـ (ثم) دون الفاء؛ للدلالة على تراخي انتفاء المجاورة عن الإغراء بهم تراخي رتبة؛ لأن الجلاء ومفارقة جوار الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم من جميع ما أصيبوا به، «فتراخت حاله عن حال المعطوف عليه»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، فقد أوترت قراءة النصب على قراءة الرفع في هذه الآية؛ لأن النصب يدل على عموم الخلق لله تعالى - إلا ما قام الدليل على أنه ليس بمخلوق كالقرآن الكريم والصفات الكريمة - والرفع لا يدل على ذلك^(٣).

٣- إرادة التخفيف: ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ فقد قال ابن عاشور: «وحذفت ياء (المهتد) في رسم المصحف؛ لأنهم وقفوا عليها بدون ياء على لغة من يقف على الاسم المنقوص غير المنون بحذف الياء، وهي لغة فصيحة غير جارية على القياس ولكنها أوترت من جهة التخفيف؛ لثقل صيغة اسم الفاعل مع ثقل حرف العلة في

(١) ينظر ص ٤٥، والإحالات المثبتة فيها.

(٢) ينظر ص ٣٧، والإحالات المثبتة فيها.

(٣) ينظر ص ٢٦، والإحالات المثبتة فيها.

آخر الكلمة، ورسمت من دون ياء؛ لأن شأن أواخر الكلم أن ترسم بمراعاة الوقف...»^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾، أوثر إعلال اسم المفعول (مرضيّة) على تصحيحه، ولم يقل: (مرضوّة) مع كونه من الرضوان، وقد بين ابن خالويه سبب ذلك؛ بقوله: «والأصل في (مرضيّة): مرضوّة، فقلّبوا الواو ياء؛ لأنها أخف»^(٢).

٤- الإيجاز: ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾؛ فقد أسند الشقاء إلى آدم عليه السلام بعد اشتراكه مع زوجته في الإخراج من الجنة؛ من حيث كان هو المخاطب أولاً والمقصود بالكلام؛ ولأن في ضمن شقاء الرجل شقاء أهله وفي سعادته سعادتها، فاختصر الكلام بإسناده إليه دونها مع المحافظة على الفاصلة. قال الزمخشري: «وإنما أسند إليه آدم وحده فعل الشقاء دون حواء بعد اشتراكهما في الخروج؛ لأن في ضمن شقاء الرجل وهو قيم أهله وأميرهم شقاءهم.. فاختصر الكلام بإسناده إليه...».

وقال ابن عاشور: «وأسند ترتب الشقاء إلى آدم دون زوجته إيجازاً؛ لأن في شقاء أحد الزوجين شقاء الآخر لتلازمهما في الكون مع الإيلاء إلى أن شقاء الذكر أصل شقاء المرأة مع ما في ذلك من رعاية الفاصلة»^(٣).

(١) ينظر ص ٧٢، والإحالات المثبتة فيها.

(٢) ينظر ص ٧٤، والإحالات المثبتة فيها.

(٣) ينظر ص ٥٩، والإحالات المثبتة فيها.

المبحث الثالث:

موقف النحويين من إيثار الشيء على غيره.

يتضح موقف النحويين من إيثار الشيء على غيره في مطلبين اثنين:

الأول: خلافهم فيما عُدَّ مؤثراً على غيره:

حين نُنعم النظر في مسائل هذه الظاهرة نجد أن بعض التوجيهات الإعرابية وقع فيها خلاف بين النحويين، ومن ذلك ما يأتي:

١ - إيثار الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو):

يرى الزمخشري أن الجملة الاسمية أوثرت على الفعلية في جواب (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، وخالفه أبو حيان بأنه لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة الاسمية جواباً لـ (لو)، وأن جواب (لو) محذوف، تقديره: لأثيبوا؛ لأن (لمثوبة من عند الله خير) جملة اسمية، وهي لا تقع جواباً لـ (لو)^(١).

٢ - إيثار تقديم المفعول الثاني على الأول:

- في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ أوثرت تقديم المفعول الثاني على الأول، وهذا خلاف ما يراه بعض العلماء، فقد ذهب إلى أن (مخلف) هنا متعدي لمفعول واحد، وهو (وعده)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ فأضيف إليه، ونُصِبَ (رسله) بـ (وعده)؛ إذ هو مصدر ينحل بحرف مصدري والفعل، كأنه قال: فلا تخسبن الله مخلف ما وعد رسله، و(ما) مصدرية لا بمعنى (الذي)^(٢).

(١) ينظر ص ٤٧، والإحالات المثبتة فيها.

(٢) ينظر ص ٢٧، والإحالات المثبتة فيها.

٣- إِيثَارُ اللَّامِ عَلَى (إِلَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾:

أَوْثَرَتِ اللَّامُ عَلَى (إِلَى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، وَهَذَا خِلَافُ مَا يَرَاهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ، فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْعِلَّةِ، وَالْمَوْحَى إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ الْمَلَائِكَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَوْحَىٰ إِلَى مَلَائِكَتِهِ الْمَصْرُفِينَ أَنْ تَفْعَلَ فِي الْأَرْضِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ، وَاللَّامُ فِي (لَهَا) لِلْسَبَبِ، أَيُّ: مِنْ أَجْلِهَا وَمِنْ حَيْثُ الْأَفْعَالُ فِيهَا»^(١).

الثَّانِي: بَوَاعِثُ دَفْعَتِهِمْ إِلَى إِثَارِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ:

المُسْتَقْرِي مَسَائِلُ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ يَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ بَوَاعِثَ عِدَّةٍ، قَدْ يُرَكَّنُ مِنْ أَجْلِهَا إِلَى إِثَارِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَعَلَّ مِنْ أَبرز هَذِهِ البَوَاعِثُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ مَا يَأْتِي:

١- تَسْوِيقُ مَا خَالَفَ الْأَصْلَ: رَبَّمَا يَعْمَدُ إِلَى إِثَارِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقَرَأَاتِهِ مِنْ أَجْلِ تَسْوِيقِ مَا خَالَفَ الْأَصْلَ، وَذَلِكَ بِحَمْلِهَا عَلَى وَجْهِ مَقْبُولٍ، وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، حَيْثُ رُفِعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْوَاقِعُ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِ الْمَسْبُوقَةِ بِنَفْيٍ، وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، وَأَجَابَ الْفَرَاءُ بِأَنَّهُ أَوْثَرُ الرِّفْعِ عَلَى النَّصْبِ؛ «لَأَنَّ الْآيَاتِ بِالنُّونِ، فَلَوْ قِيلَ: (فَيَعْتَذِرُونَ) لَمْ يُوَافِقِ الْآيَاتِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، بِالنَّصْبِ، وَكُلُّ صَوَابٍ»^(٢).

٢- تَرْجِيحُ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ: قَدْ يَأْتِي اللَّفْظُ عَلَى وَجْهَيْنِ مُحْتَمَلَيْنِ، ثُمَّ يُوْثَرُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَقَدْ قُرِئَ (الْحَمْدُ) بِالرِّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ، ثُمَّ حُذِفَ الْعَامِلُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا، فَلِذَا قَالَ الرَّجُلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، بِالرِّفْعِ فَفِيهِ مِنَ الْمَعْنَى مِثْلُ مَا فِي قَوْلِكَ: حَمَدْتُ اللَّهَ حَمْدًا، إِلَّا

(١) يَنْظُرُ ص ٣٣، وَالْإِحَالَاتُ الْمَثْبُتَةُ فِيهَا.

(٢) يَنْظُرُ ص ٤٣، وَالْإِحَالَاتُ الْمَثْبُتَةُ فِيهَا.

أن الذي يرفع (الحمد) يخبر أن الحمد منه ومن جميع الخلق لله، والذي ينصب (الحمد) يخبر أن الحمد منه وحده لله، فكان الرفع أولى من النصب^(١).

٣- التوسع في الاستعمال: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فقد ذهب الزمخشري إلى أن سبب إيثار جمع الكثرة (قروء) على جمع القلة (أقراء) أنهم «يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في الجمعية...»^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ أو ثمر (سنابل) على (سنبلات)، إذ كان حق (سبع) أن يميز بأقل الجمع؛ لأن السبع من أقل العدد، فقد يجوز أن يكون ذلك من باب التوسع في اللغة^(٣).

(١) ينظر ص ٢٠، والإحالات المثبتة فيها.

(٢) ينظر ص ٥٢، والإحالات المثبتة فيها.

(٣) ينظر ص ٥١، والإحالات المثبتة فيها.

الخاتمة

الحمد لله على أن منّ عليّ بإتمام هذا العمل، مؤملاً أن أكون قد وفّقت لتقديم عملٍ علمي يُنتفع به، ويُكتب له القبول.

وشأن هذا العمل شأن أيّ جهد يبذله الإنسان؛ فيه من الهفوات والعثرات ما لا أقدر على تبرئة ساحته منها.

ولعله من المناسب هنا ذكرُ بعض الأمور التي استخلصتها من هذا العمل، ومنها:

١- من مظاهر التصرف في العربية أن يؤثر الشيء على غيره، وقد أشار النحويون إلى هذا المظهر، ودرج في كثير من مسائلهم، وأفاد منه المفسرون والمعربون في توجيه القرآن الكريم وقراءاته.

٢- تناول البحث مظاهر إيثار الشيء على غيره في القرآن الكريم وقراءاته، وأشار إلى مصطلحاته المتعددة.

٣- أنّ أكثر ما يؤثر الشيء على غيره عند تسويغ ما جاء على خلاف الأصل.

٤- أنّ من الموضوعات التي خولف فيها الأصل من أجل الإيثار: حروف الجر، والتذكير والتأنيث، والإفراد والثنائية والجمع، ويندرج تحتها عددٌ من المسائل الفرعية.

٥- أنّ لإيثار الشيء على غيره مسوغات مختلفة، منها: تناسب الفواصل، ومراعاة المعنى.

٦- قد يجتمع في المسألة الواحدة أكثر من مسوغ، كمراعاة المعنى مع تناسب اللفظ.

٧- أنّ بعض ما يُحمل على الإيثار يستقيم على قول من الأقوال التي قيلت في الآية.

٨- أن إشار الشيء على غيره من الجوانب المهمة التي استند عليها في توجيه الأقوال الإعرابية والقراءات القرآنية، وهي اجتهادات محتملة غير محتمة، وبعضها مما وقع فيه الخلاف بين النحويين، وقد أشرت إلى ذلك في المبحث الثالث.

٩- من المواطن التي يُركن فيها إلى إشار الشيء على غيره: تقرير الأحكام، وبيان الأغراض، وأساليب الحوار.

وأشكر في الختام كلّ من قدم لي عوناً، أو أسدى إليّ نصحاً، سائلاً الله - عزّ وجلّ - أن يجزيه خير الجزاء، كما أسأله تعالى أن يغفر لي ولوالديّ، وأن يجعل فيما عملت نفعاً.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الإتيقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، للنحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ألفية ابن مالك، لابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون.
- أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجليل، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، راجعه وعلق عليه / نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ٢٠٠٧م / ١٤٢٨هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لليضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحفي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لأحمد العتكي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٨٨ هـ / ٢٠٠٩ م.
- بحر العلوم، للسمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ. د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ.

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- التضمنين النحوي في القرآن الكريم، لمحمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- التفسير البسيط، للواحدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر عاشور، الدار التونسية، تونس.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الأمين الشافعي، إشراف ومراجعة د. هاشم محمد مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للفخر الرازي، إشراف مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر.
- التفسير الوسيط، لمحمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م / ١٩٩٨م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- توجيه اللمع، لابن الحباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط ٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراذلي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد الداني، الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

- جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢هـ.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، راجعه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- خصائص اللغة العربية ولماذا يجب تعلمها؟، لمحمد نعيان الدين الندوي، دار ابن كثير، ط ١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيويه، للسيرافي، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط ١.
- شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش الموصلي، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- غيث النفع في القراءات السبع، للصفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أحمد محمود عبد السمیع الشافعي الحفيان، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط ٤، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، للحسين بن عبد الله الطيبي، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم الهذلي الشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الكتاب، لسيويه، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الكشف، للزخشي، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- محاسن التأويل، للقاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ٢٠١١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، (دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة)، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزخشي، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البناء، الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- الموسوعة القرآنية المتخصصة، لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط ٤، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- معاني القراءات، للأزهري، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب في جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

- معاني القرآن للفراء، تحقيق ومراجعة أ. محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القاهر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتاب العلمية.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.